

المنظمة الدولية لمناهضة الرق



رحلة شاقة إلى الحرية

عشر سنوات من العمل ضد الاسترقاق بالنسب في غرب إفريقيا

المنظمة الدولية لمناهضة الرق 2019

رحلة شاقة إلى الحرية

عشر سنوات من العمل ضد الاسترقاق بالنسب في غرب إفريقيا

فاليري كويار لحساب المنظمة الدولية لمناهضة الرق



المنظمة الدولية لمناهضة الرق

تشكرات

شاركت الشخصيات التالية بشكل كبير في إعداد هذا التقرير ونود هنا أن نعبر لهم عن امتناننا لما قاموا به من عمل جبار ونذكر : الكوري ولد اصنييه - منظمة نجدة العبيد، أحمدو الوديعه - نجدة العبيد، محمد مغاز - تمديرا، محمد المنصور - تمديرا، إبراهيم آك إدبالتنات - تمدت، عبد الله ماكو - تمدت، سوماغيل أواهيت - تمدت، إيمانويل ترمو- المنظمة الدولية لمناهضة الرق، كارين بانروز تيس من المنظمة الدولية لمناهضة الرق، سارا ماتيوسن - المنظمة الدولية لمناهضة الرق، كيت السيد عالي - المنظمة الدولية لمناهضة الرق، الأستاذ عبد الرحمن شعيبو (محام من النيجر)، سالمتا لام- منظمة نجدة العبيد، الأستاذ العيد ولد محمدن (محام من موريتانيا)، جنيفر كاستلو - المجموعة الدولية لحقوق الأقليات - ناغام هريخ وهابي (أخصائية نفسية طبية)، رومانا كاشولي (مديرة برامج سابقا لدى المنظمة العالمية لمناهضة الرق)، وكذلك كل الشخصيات الأخرى الذين ساعدوا المشاركين في الورشة في تقديم المداخلات عن منظماتهم.

فهرسة المحتويات

خلاصة

مقدمة

منهجية البحث

ملايسات الاسترقاق في غرب إفريقيا

عدد الأشخاص المسترقين: تقديرات

التقدمات القانونية الحديثة والسياق السياسي

الجزء الأول: لمحة عن البرامج وملاحظات أولية

موريتانيا

مالي

النيجر

الجزء الثاني: الآفاق الفعلية حول المكتسبات والمعوقات

موريتانيا: المعوقات أمام مناصرة وطنية فعالة

موريتانيا ومالي : وسائل الإعلام كأداة تحسيس

مالي: غياب التشريع وولوج غير فعال للعدالة

مالي: أزمة إنسانية، تمويل واعتراف بوجود الرق

النيجر : بطء كبير في المساطر القضائية وتطبيق غير فعال للقانون

النيجر : التعليم كعامل لتمثيل المجموعات

موريتانيا مالي النيجر : دعم الضحايا من قبل المجتمع المدني

الجزء الثالث: الاستفادة من الدروس والنظر إلى المستقبل

الإصلاحات القانونية

التزام الحكومات

تقرير المصير والشراكات

الشركات مع المنظمات الدولية

الشراكة مع الممولين

الشبكات الوطنية والجهوية والحركة المناهضة للاسترقاق

النساء والعدالة والتمثيل

اللجوء إلى العدالة

التمثيل والمشاركة

الدروس المستخلصة من 10 سنوات من العمل ضد الرق - توصيات المشاركين

الخاتمة



نجدة العبيد، موريتانيا

لقد أعد هذا التقرير من أجل استخلاص الدروس التي استفيدت خلال عشر سنوات 2008-2018 من تطبيق برامج رامية إلى محاربة الاسترقاق بالنسب بإفريقيا الغربية. وقد تركزت أنشطة البحث والتحليل على مجموعة من المبادرات تمت في النيجر وفي موريتانيا منذ 2007 وفي مالي من 2007 إلى 2011 وشملت على وجه الخصوص الأنشطة المنسقة التي قامت بها كل من المنظمة الدولية لمناهضة الرق ومنظمات المجتمع المدني الوطنية: تميدريا (النيجر)، نجدة العبيد (موريتانيا) وتمدت (مالي). يقدم هذا النص لعناية القراء عددا من دراسات الحالات والدروس المستفادة، بما فيها الأثر المتوسط وطويل المدى لتدخلات المنظمة الدولية لمناهضة الرق وشركائها. وهو يقدم تحليلا للتغيرات والفرص حسب السياقات كما يحدد بعض طرق التفكير والتدخلات الاستراتيجية بالنسبة للمستقبل.

وتشرح المقدمة منهجية البحث وملازمات الاسترقاق في إفريقيا وكذا مستويات التقدم القانوني المحققة أخيرا والسياق السياسي. وهكذا ندرك أنه على الرغم من التقدم التشريعي المعتبر الذي حصل خلال العشرية الأخيرة، إلا أنه ما تزال توجد صعوبات كبيرة في التطبيق في البلدان الثلاثة، نتيجة ضعف القدرة والإرادة السياسية. إن الأشخاص الذين يولدون في وضعية استرقاق يتعرضون لانتهاكات عديدة لحقوقهم الإنسانية، حيث يعمل هؤلاء الأشخاص دون أجر ويجب عليهم الاعتناء بأراضي ومواشي من يصفون أنفسهم بأنهم أسيادهم. ولا يستفيد هؤلاء الأشخاص لا من الدراسة ولا من أوراق الحالة المدنية. ويعتبر «الأسياء» الأشخاص المولودين أرقاء ملكا لهم ولذلك فهم يقدمونهم أحيانا كهدايا وعند موت السيد يرثهم أولاده. وتعتبر النساء على وجه الخصوص عرضة للاستغلال الجنسي من طرف أسيادهن وليس من النادر أن تجدن أنفسهن ضحية لحمل قسري، أما الأطفال، ورغم كونهم ذرية لأسيادهم، إلا أنهم لا يحصلون على عقود ازدياد ويصبحون بدورهم عبيدا تبعا للأم.

إن المشكل الرئيسي الناجم عن هذه الوضعية هو ما استهدفته بشكل مباشر أنشطة المشاريع المطبقة خلال هذه السنوات العشر الأخيرة: إن الخروج من الاسترقاق أمر مستحيل عمليا دون توفر دعم قوي. فمع غياب أوراق الحالة المدنية، وعدم توفر وثيقة هوية مثل عقد الازدياد، فليس من الممكن الحصول على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن هؤلاء الأشخاص لا يستطيعون التصويت أو الالتحاق بالمدرسة أو الحصول على حساب في البنك. إن هذه الوضعية هي التي تمنع أغلبهم من الفرار من الاسترقاق والتي تديم التمييز ووضعية الخضوع بعد الخروج من الاسترقاق. يقدم الجزء 1 عرضا عن البرامج التي طبقت في البلدان الثلاثة خلال السنوات العشر الأخيرة. ويعتمد على التجارب المقدمة من طرف مسؤولي برامج كل منظمة، والذين قاموا بمراجعة مفصلة للأنشطة وتساءلوا عما أنجز بنجاح تام وما كان دون ذلك، وبمناسبة الورشة المتعلقة بالدروس المستفادة، المنظمة في باماكو، نوفمبر 2018، استعرض الشركاء المشاريع المطبقة خلال الفترة المرجعية. إن هذه الممارسة للتقويم الذاتي، إضافة إلى عمليات التقييم المستقلة للمشاريع تسمح باستخلاص بعض الملاحظات الأولية ويقدم هذا الجزء أيضا ملاحظات مستخلصة من عمليات التقييم التي قام بها خبراء مستقلون عند نهاية مختلف المشاريع. أما الجزء 2 فيسلط الضوء على الآفاق العملية للمنظمات بما يتعلق بالمكاسب والعوائق في مجال الكفاح من أجل القضاء على الرق.

وأثناء اللقاءات مع الشركاء برزت مسائل بالغة الأهمية. قدمت دراسة الحالات التي أشير إليها في إطار هذا التقرير (في تقارير تقييم على سبيل المثال) وتم تحليلها أثناء ورشة باماكو وكذلك في المقابلات الفردية، ونقدم هنا اختيارات وعروضاً عن الجوانب التي أظهرتها دراسات الحالات تلك بغية لفت الانتباه إلى بعض التوجهات التي طبعت عمل النضال ضد الرق بالنسب في المنطقة.

لقد وضعت بعض الملاحظات على أساس التجارب الخاصة للشركاء وكذلك بناء على انطباعاتهم العامة في الدول الثلاثة. ففي موريتانيا، ومع أن المناصرة على المستوى الدولي قد كان لها أثر إيجابي، إلا أن إمكانية وجود مناصرة وطنية فعالة وتطبيق بعض الأنشطة تظل بالغة الصعوبة بسبب غياب تعاون الدولة. وفي مالي وموريتانيا سهل استخدام وسائل الإعلام بشكل معتبر الكفاح ضد الرق. وفي مالي فإن غياب قانون خاص حول الاسترقاق يطرح مشكلاً، كما أن عمليات الترافع أمام العدالة غير مجدية. كما أن الأزمة الإنسانية أعاقت تخصيص تمويلات لقضية الرق. وفي النيجر نلاحظ بطناً شديداً على مستوى القضاء وتطبيقاً غير فعال للقانون ومع ذلك فإن البرامج المتمحورة على التعليم كان لها أثر إيجابي ملحوظ، وأخيراً في البلدان الثلاثة، فإن من الواضح أن المجتمع المدني هو من يوفر دعماً للضحايا ومن ثمة فإنه يتكفل بمسؤوليات تعود إلى الدولة، لكن هذه الأخيرة لا تملك القدرة على الوفاء بها.

أما الجزء 3 فيقدم بعض العناصر التحليلية من أجل الاستفادة من الدروس والعبر والتفكير في الأنشطة المستقبلية. ويقدم كشف الإصلاحات القانونية الوطنية على مستوى كل بلد زوايا تفكيرية بالغة الأهمية، لأن التطبيق الفعال للقانون يمكن أن يحدث التغيير. إن نقص (وأحياناً الغياب التام) لالتزام الحكومات في مجال محاربة الرق يبرز أيضاً من خلال عمليات التحليل بوصفه عائقاً رئيسياً، يصعب التعامل معه من طرف المجتمع المدني، يمكن كذلك الإشارة إلى بعض مشاكلك التحليل النقدي فيما يتعلق بالعلاقات مع الشركاء الدوليين، والممولين والحركة المناهضة للاسترقاق على المستوى الوطني، وخاصة من زاوية تقرير المصير بالنسبة للمجموعات المنحدرة من الأرقاء. وأخيراً قدمت بعض المقترحات لمعالجة بعض المشكلات الخاصة بنساء تلك المجموعات. إن صعوبة اللجوء إلى القضاء والتمييز الذي تتعرض له داخل المنظومة القضائية نفسها وضعف مستوى التمثيل والمشاركة هي جوانب كثيرة أشير إليها باعتبارها تمثل إشكالية خاصة. بالنسبة للبلدان الثلاثة، فإن من الواضح أن حركة مناهضة الاسترقاق قد أسهمت في التحسيس وفي الاعتراف بهذا المشكل من طرف المجتمع الدولي ومن طرف الجمهور ومن طرف السلطات الحكومية. وقد شهد بهذا التقدم كافة الشركاء كل بطريقته، مع شرح الفروق وأوجه التلكؤ والمقاومة الخاصة بكل واحد من البلدان المعنية. وعلى المستوى التشريعي والقانوني حققت جوانب تقدم معتبرة كثيرة أيضاً.

ففي مالي « لم يعد الاسترقاق أمراً محظوراً الحديث عنه»، لكن مشروع القانون المجرم خصيصاً للاسترقاق ظل متعطلاً في مرحله التشريعية الأخيرة قبل اعتماده منذ عدة سنوات. وفي موريتانيا تم سنة 2015 تعزيز قانون 2007 المجرم للاسترقاق وأنشئت ثلاث محاكم جنائية متخصصة في مكافحة الاسترقاق من أجل النظر في القضايا الخاصة بالاسترقاق، بيد أن الخطاب الحكومي ينفي دون لبس وجود ممارسات استرقاقية على التراب الموريتاني، محيلاً هذه المسألة إلى الماضي ومكتفياً بإدارة «مخلفات» ظاهرة يفترض أنها اختفت كلية. وفي النيجر يدل قانون تجريم الاسترقاق (الذي تم اعتماده 2003) على الاعتراف بالمشكل، لكن التطبيق الصارم للقانون لم يتبع ذلك حتى الآن على أرض الواقع، حيث ما تزال المحاكم تعاقب الاسترقاق كجناية صغيرة بدلاً من التعامل معه كجريمة خطيرة.

بالنسبة للبلدان الثلاثة ما تزال الإرادة السياسية وقدرات سلطات اتخاذ القرار على مواجهة واقع الاسترقاق بالنسب في

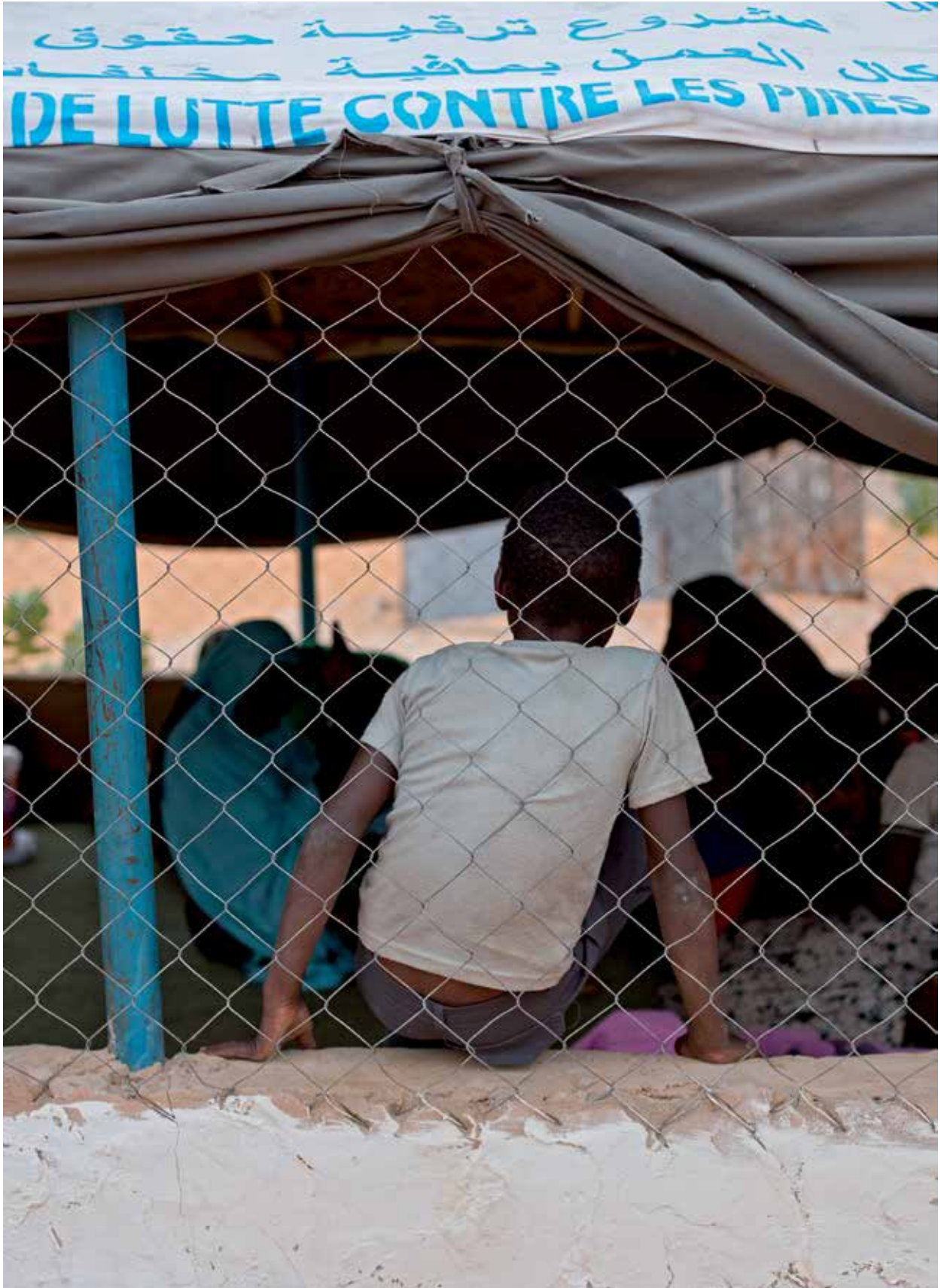
بلدانهم الثلاثة محدودة جدا، حيث يمثل ذلك العائق الرئيسي أمام استئصال هذه الممارسات. إن المكاسب على المستوى التشريعي لا تكفي، وعلى مستوى الممارسة، فإن سلطات الدولة والهيئات القضائية كليهما لا تسهمان في تطبيق القوانين على نحو يحقق أهدافه الخاصة.

كما أن السياسات الوطنية الرامية إلى تطبيق القانون غير موجودة والمحاكم تطبق القانون بطريقة غير منسجمة. وكان من شأن أنشطة تعزيز قدرات القضاء أن تسمح بالبدء في تحسين تطبيق القانون. يعتبر دعم الضحايا ركيزة من ركائز العمل من أجل القضاء على الاسترقاق في البلدان الثلاثة: فإما أن التشريع غير موجود (أو أنه غير مطبق حتى الآن) أو أنه مطبق بطريقة سيئة، وإما أن السياسات الرامية إلى حماية وإعادة تأهيل الضحايا غير موجودة. وينتج عن ذلك واجب أن تقوم منظمات المجتمع المدني بمضاعفة جهودها فيما يتعلق بالدعم المقدم لضحايا الاسترقاق بغية الاستمرار في تسهيل خروج الأشخاص الذين ما يزالون أرقاء وإعادة تأهيل أولئك الذين تحرروا. ويظهر تحليل الانجازات خلال عشر سنوات من العمل أن تمكين ضحايا الاسترقاق بالنسب من خلال أنشطة الدعم الاقتصادي قد أدى أيضا إلى نتائج إيجابية واضحة ومعتبرة، وقد تم أيضا مؤخرا في موريتانيا القيام بتقييم للحاجات النفسية والاجتماعية للضحايا، من أجل دعم عمل أعضاء منظمة نجدة العبيد، الذين يتعاطون مسؤوليات مرتبطة بالتكفل بالضحايا المصابين بصدمة العنف الشديد.

بيد أن هذه الأعمال ليست سوى ضمانة على الجرح ويحتاج الأمر إلى تغييرات أساسية على المستوى القانوني والسياسي من أجل كسب معركة هذا الكفاح. ويمكن دعم تلك التغييرات من طرف مجتمع مدني دولي يحترم ثقافيا الحق في تقرير المصير بالنسبة للسكان المسترقين طيلة كل هذه السنوات.



رجال من مجموعة منحدرين من الأرقاء في النيجر



موريتانيا

مقدمة

لقد أعد هذا التقرير من أجل استخلاص الدروس التي استفيدت خلال عشر سنوات 2008-2018 من تطبيق برامج رامية إلى محاربة الاسترقاق بالنسب بإفريقيا الغربية.

وقد تركزت أنشطة البحث والتحليل على مجموعة من المبادرات تمت في النيجر وفي موريتانيا منذ 2007 وفي مالي من 2007 إلى 2011 وشملت على وجه الخصوص الأنشطة المنسقة التي قامت بها كل من المنظمة الدولية لمناهضة الرق ومنظمات المجتمع المدني الوطنية: تميدريا (النيجر)، نجدة العبيد (موريتانيا) وتمدت (مالي).

وتتمثل المهمة الأساسية لمنظمة تميدريا في الإسهام في ترقية حقوق الإنسان في النيجر. وتعمل المنظمة جاهدة على تحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لضحايا الرق من خلال إعادة دمجهم في المجتمع، وتمكين الضحايا السابقين من خلال كفايات مدرة للدخل وكذا إنشاء أنظمة لحماية الأطفال وترقية احترام وكرامة الإنسان. ومن خلال هذه المقاربات تسعى منظمة تميدريا إلى صيانة الانسجام الاجتماعي وتعزيز اللحمة الوطنية، ومنظمة تميدريا حاضرة في جميع أنحاء النيجر: في تسع أقسام وممثلات جهوية، و34 فرعا و182 مكتبا في المجمعات الريفية والحضرية و286 مكتبا في القرى والمخيمات. وتضم زهاء 300000 عضوا ومتعاطفا في عموم تراب البلد.

أما منظمة نجدة العبيد، التي أنشئت سنة 1995 من طرف شخصيات من حركة الحر فهي أقدم منظمة لمحاربة الرق في موريتانيا وتوفرها على 2000 عضو ومنسقين (ممثلين) في جميع الولايات وفي معظم مدن موريتانيا، فإن نجدة العبيد تمتلك بنية نموذجية لمعرفة ودعم الأشخاص الخارجين من الاسترقاق في موريتانيا. وفي الواقع فإنها قد ساعدت مئات الأشخاص على الانعتاق واكتسبت نجدة العبيد أيضا مكانة دولية بفضل سنوات من المناصرة مكنتها من بث رسائل قوية ضد الرق في المحافل العامة، سواء على مستوى وسائل الإعلام أو أثناء اجتماعات الهيئات المختلفة لمنظمة الأمم المتحدة.

وبدعم من المنظمة الدولية لمناهضة الرق أقامت نجدة العبيد مكاتب جهوية في معاقل الرق في كل من أطار والنعمة وباسكنو.

تتمثل مهمة منظمة «تمدت» في ترقية الديمقراطية في مالي من خلال القضاء على الممارسات والتقاليد الاسترقاقية التي تقصي وتهشم الأرقاء السابقين. أسست المنظمة سنة 2006 وهي تضم حاليا أكثر من 38 عضوا وممثلا في جميع ولايات البلاد، وخلال السنوات التسع الأخيرة، قامت منظمة تمدت بحملات تحسيس وتوعية لدى مئات الآلاف من الأشخاص، وأسهمت بشكل مباشر في تحرير أرقاء، ووفرت دعما قانونيا لضحايا الرق وكونت قضاة حول مسائل قضايا الاسترقاق وأنجزت أعمال مناصرة من أجل تجريم الرق. وتستمر المنظمة في مساعدة ضحايا الاسترقاق والمجموعات المنحدرة من الأرقاء. وتعتبر تمدت حاليا المنظمة الوحيدة في مالي التي تركز حصريا على الاسترقاق وحقوق الأشخاص المنحدرين من الأرقاء. وقد عملت مع المنظمة الدولية لمناهضة الرق من 2007 إلى 2011؛ وقد نشرنا معا تقريرا حول نسبة الاسترقاق في مالي ورفعتا ثمانية عشر قضية استرقاق أمام المحاكم وكونتنا عددا من القضاة في مجال تشريع القانون الدولي المتعلق بالاسترقاق وحقوق الإنسان.

تتمثل رؤية المنظمة الدولية لمناهضة الرق في وجود عالم خال من الرق وهذه المنظمة التي أسسها سنة 1839 أعضاء في الحركة الانعتاقية البريطانية، والتي يوجد مقرها في لندن تتميز منذ وقت طويل بإنجازات كبيرة سعيها إلى تحقيق ذلك الهدف، ومنذ إنشائها انصبت الحملات المتتالية التي قامت بها المنظمة على مجموعة واسعة من ممارسات الاسترقاق عبر العالم، مما مكنتها من تحقيق نجاحات كثيرة وكبيرة؛ نشطت أيضا وكان لها تأثير كبير في تطوير اتفاقيات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشغل حول العمل القسري والاسترقاق. وتنفذ المنظمة مشاريع وبرامج بالتعاون مع شركاء وطنيين حول قضايا الاسترقاق عبر العالم: الاتجار بالبشر، الاسترقاق بالنسب، استرقاق الأطفال، الرق المنزلي والعمل القسري، بما في ذلك إفسار الدين.

منهجية البحث

يعتمد العمل المقدم في هذا التقرير اعتمادا قويا على نظرة ممثلي منظمات المجتمع المدني في مالي وموريتانيا والنيجر التي شاركت في تطبيق البرامج المدروسة. وقد اجتمع شركاء الدول الثلاث في مالي في شهر نوفمبر 2018 من أجل تحديد عشر سنوات من الشراكة مع المنظمة الدولية لمناهضة الرق. ويشكل هذا الاجتماع، الذي اعتمد على العمل المنجز خلال السنوات العشر الأخيرة، أحد أسس هذا التقرير. كما أجريت أيضا مقابلات فردية مع عدة أشخاص معينين¹. وزيادة على اللقاءات التي جرت على هامش وأثناء ورشة باماكو، تم توزيع استمارة وقام المشاركون بنقاشها ودراستها من بداية الورشة. وقد سمحت فترة تحليل التقرير بمواصلة اللقاء عن بعد والتبادلات من أجل توضيح وتعميق وإجازة المعلومات المتحصل عليها. وقد اعتمد التقرير أيضا على دراسة عدد كبير من وثائق المشاريع من بينها: تقييمات البرامج المختلفة التي نشرها خبراء مستقلون؛ والأطر المنطقية وطلبات التمويل وتقارير الأنشطة؛ وغيرها من نتائج الأنشطة التي قيم بها؛ وهي الدراسات المنشورة والبيانات الكيفية والكمية المتعلقة بالحد من الاسترقاق، والتقارير المقدمة إلى هيئات المعاهدات حول حقوق الإنسان أو إلى الآليات الخاصة لحماية حقوق الإنسان وإلى سلطات الدولة؛ وكذلك مواد تكوين القانون للقضاء... الخ. وهناك بحث وثائقي مهم يدعم أيضا الملاحظات المسجلة هنا ويبرز الحقائق التي شهد بها الشركاء.

ملاحظات الاسترقاق في غرب إفريقيا

في موريتانيا ومالي والنيجر تشكل إشكالية الاسترقاق بالنسب أساس المشاريع التي تم تنفيذها بالتعاون مع المنظمة الدولية لمناهضة الرق خلال العشرية الأخيرة. وتعرف المنظمة الدولية لمناهضة الرق الاسترقاق بالنسب بأنه: «وضعية يولد فيها أشخاص في حالة استرقاق لأن أجدادهم كان قد تم سلبهم ومنذ ذلك الحين عاشت أسرهم تحت سيطرة ملاك العبيد. وتنتقل صفة الرقيق عن طريق الأم»². وتبين المنظمة الدولية لمناهضة الرق أن الرق بالنسب ما زال موجودا في منطقة الساحل أي في موريتانيا والنيجر ومالي واتشاد والسودان وأنه في بلدان إفريقية أخرى عديدة ما زال يتم اعتبار بعض الأشخاص كأبناء أرقاء وآخرين كملاك عبيد.

وبحسب رأي المنظمة الدولية لمناهضة الرق، فإن من الصعب إن لم يكن من المستحيل استنتاج خلاصات عامة حول عدد الأشخاص الموجودين في وضعية استرقاق بالنسب. حيث تبين الإحصائيات مدى قلة وتشتت المعطيات المتوفرة. ولم يتم القيام إلا بعدد قليل جدا من التحريات المهمة على المستوى الوطني حول هذه المسألة وذلك نتيجة أسباب مختلفة. فإضافة إلى أمور أخرى، لا تتوفر الدول على الوسائل الكافية أو على الإرادة السياسية الضرورية لإجراء أو معالجة إحصاءات تسلط الضوء على قضية الرق. ومن جهة أخرى، فإن الطبيعة البالغة الحساسية، والمحظورة وغير الشرعية للاسترقاق لا تشجع - بل قد تجعل من الخطير - جمع بيانات وافية من طرف المنظمات الموجودة على اتصال واحتكاك بالسكان المتضررين. وتعتقد تلك المنظمات أن ثمة الكثير من الأشخاص الآخرين ما يزالون ضحية وضعيات غير مكشوفة وذلك أساسا بسبب نقص الوسائل والمعلومات، أو بسبب الخوف من الانتقام أو العار، غير أن عددهم يبقى صعب التقدير على كل حال³.

1 - لائحة الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في الملحق.

2 - www.antislavery.org/slavery-today/descent-based-slavery

3 - سارا ماتيسون، المؤتمر حول إشكالية استمرار الرق في الساحل وفي غرب إفريقيا: أي تأثير على بناء دولة القانون والديمقراطية، 8 و9 و10 يونيو 2013، فندق كاليبيري.

عدد الأشخاص المسترقين: تقديرات

من ضمن المعطيات الإحصائية المقدمة يمكننا أن نقول إن المؤشر العالمي للاستعباد يظهر الأعداد التالية لسنة 2019.

جدول مقارنة: الاسترقاق المعاصر في الدول الثلاثة⁴

النيجر	موريتانيا	مالي	
19 896 975	4 182 341	17 467 905	السكان
988 دولار	3 860 دولار	2 130 دولار	الناتج الداخلي الخام للمواطن
133 000	90 000	62 000	تقديرات عدد الأشخاص الذين يعيشون في وضعية استرقاق
1 000/6.71	1000 /21.43	1 000 /3.57	نسبة مقدرة للأشخاص الذين يعيشون في وضعية استرقاق
%65.96	%62	%55.88	نسبة الهشاشة/التعرض للاسترقاق المعاصر

توجد تقديرات أخرى ذات طابع إحصائي على أساس ملاحظات المنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان والتي تقول إنه:

- فيما يتعلق بممارسة الزوجة الخامسة المسماة «وهايا» الموجودة في النيجر تقول المنظمة الدولية لمناهضة الرق إن المشكل منتشر «بشكل كبير في بعض المناطق»⁵ وتعتمد هذه المقولة على بحث أجري على 165 امرأة وهايا وخلال فترة وجيزة؛
- يقدر عدد الأشخاص المتضررين من أقسى أنواع الاسترقاق بالنسب في مالي بـ 40000⁶ حسب المنظمة الدولية لمناهضة الرق؛
- قام المجتمع المدني بإنعاش طاولة مستديرة حول قضية الاسترقاق بالنسب تم تنظيمها مؤخرا في باماكو تحت رئاسة وزير العدل الذي صرح أمام الجمهور بأن عدد الأشخاص الذين يعانون من الاسترقاق بالنسب يقدر بـ 800000 شخص في مالي⁷، وتقدر منظمة تيمدت عدد هؤلاء الأشخاص بـ 200000 يوجدون حاليا في وضعية استعباد⁸؛
- وحسب المنظمة العالمية للشغل من بين الأشخاص الذين يعانون من الاسترقاق المعاصر تمثل النساء نسبة 71% والأطفال نسبة 25%⁹.

4 - مؤشر الاسترقاق العالمي، المراجع 12 مارس 2019 على موقع

www.globalslaveryindex.org/2018/data/maps/#prevalence

5 - سارا ماتيسون، محاضرة حول جدلية استمرار الاسترقاق في الساحل وفي إفريقيا وفي غرب إفريقيا: ما التأثير على بناء دولة قانون والديمقراطية ، بتاريخ 8-9 يوليو 2013، فندق كالييري.

6 - وثيقة المعلومات الداخلية حول برنامج إفريقيا، المنظمة العالمية لمناهضة الرق، 2015.

7 - د. كونتي ماري بريز دانسوكو، وزير العدل المالي الذي ترأس جلسة الاجتماع، أعضاء المجتمع المدني الذين شاركوا: التمثل المالي للمدافعين عن حقوق الإنسان، رابطة القانونيين الماليين، رابطة الدفاع عن الطبقات الهشة، رابطة تعزيز السلم والتنمية والحماية وترقية حقوق الإنسان . «العبودية بالنسب: طلبت هذه المنظمات من السلطات المالية إصدار قانون حول الظاهرة»، باماكو، مارس 2019: موقع:

<https://mali7.net/2019/03/28/esclavage-par-ascendance-la-comaddh-demande-aux-autorites-de-prendre-une-loi-contre-le-phenomene-2>

8 - وثيقة معلومات داخلية حول برنامج إفريقيا، المنظمة الدولية لمناهضة الرق (ASI)، 2015.

9 - تقديرات دولية للرق المعاصر، المنظمة الدولية للشغل، جنيف: موقع2017: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@ipec/documents/publication/wcms_596484.pdf

وبعد مشاورة الشركاء أوضحت الأنواع الكثيرة من مخالفات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الأشخاص الذين يوجدون في وضعية استرقاق. فهؤلاء الأشخاص يعملون دون أجور أو يتولون رعاية أراض أو حيوانات يملكها من يوصفون بالأسياذ ولا يستفيد هؤلاء الأشخاص من الدراسة ولا يحصلون على وثائق الحالة المدنية، في حين يعتبر الأسياذ الأشخاص المولودين عبيدا ملكا لهم أو هدية تم إسدائها لهم. وبعد وفاة المالك يتم توارثهم من قبل أولاد هذا الأخير ويتعرض النساء بشكل خاص للاستغلال الجنسي من قبل أسياذهم مما يؤدي إلى حمل غير مرغوب فيه، وهؤلاء الأطفال المولودين نتيجة هذا الاستغلال الجنسي لا يتمتعون بعقود ازدياد ويصبحون بدورهم عبيدا من ناحية الأم. وتنتج عن هذه الوضعية مشكلة كبيرة يسعى الشركاء إلى معالجتها عن طريق المشاريع التي يقومون بتنفيذها في العقود الأخيرة: لا يمكن الخروج من الاستعباد بشكل جيد إلا عن طريق دعم قوي، إذ دون وجود وثائق مدنية وبغياب بطاقات التعريف فلا يمكن لشخص الاستفادة من حقوقه المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. فلا يمكن لهؤلاء الأشخاص التصويت أو الذهاب إلى المدرسة أو فتح حساب في البنك. إن هذه الوضعية هي التي تمنع غالبية هؤلاء من الفرار من الاستعباد أو أكثر من ذلك فإنها تؤدي إلى مواصلة التمييز ضدهم وبقائهم في وضعية تبعية بعد خروجهم من الاستعباد.

التقدمات القانونية الحديثة والسياق السياسي

عرفت موريتانيا تقدما كبيرا في مجال التشريع، فبقانون 2007 المعدل 2015 القاضي بإنشاء 3 محاكم جنائية مختصة بالعبودية ومنح وضعية الطرف المدني للمنظمات المناهضة للاستعباد وإنشاء يوم وطني لمناهضة الاسترقاق¹⁰. لكن قانون 2015 لم يطبق بشكل جيد.¹¹ كما أن تكوين القضاة والقانونيين المسؤولين عن هذه القضايا كان له بعض التأثير ولكن هنالك تباطؤ في التطبيق الحقيقي لأهداف القانون. وهو خلل واضح في الإرادة السياسية، لأن الدولة الموريتانية تنفي علنيا وبشكل واضح وجود هذه الممارسات على أرضها¹². فهي تقبل الماضي الاستعبادي، وتقول إن الإجراءات القانونية والسياسية التي يقام بها ترمي إلى تسيير «مخلفات الرق».

10 - في النعمة ونواكشوط وأطار
11 - على سبيل تلقى أشخاص أدينوا بممارسة الرق من طرف هذه المحاكم الخاصة عقوبات أقل من تلك التي ينص عليها القانون. فالقانون ينص على 01 إلى 02 سنة (المادة 7 وما بعدها من القانون 052/15 بتاريخ 12 أغسطس 2015 الذي يلغي ويحل محل القانون 048-2007 بتاريخ 3 سبتمبر 2007 المتضمن تجريم الاسترقاق والممارسات الاسترقاقية.
12 - انظر مثلا موقع: www.antislavery.org/can-mauritania-government-get-away-denying-existence-slavery

وتوضح منظمة نجدة العبيد أن «الإقطاعيين في الحكم لهم مصلحة في متابعة الرق» وأن أصحاب السلطة أنفسهم هم استعباديون، أو مرتبطون بأوسط استعبادية وأن عددا قليلا من الأشخاص من أصول الحراطين يشغلون مناصب في الحكم وأن هؤلاء الموجودين في الحكم يدعمون موقف الحكومة¹³. وقد تم الحكم على حالات من الرق بأحكام أضعف من تلك التي ينص عليها القانون، ولكن هذه المتابعات يبدو أن أنها تصادفت مع اهتمام دولي خاص بالقضية، كالزيارات التي قام بها المقررون الخاصون للأمم المتحدة مؤخرا في 2018. وقد قامت أخيرا إحدى المحاكم الجنائية الخاصة التي أنشئت عن طريق قانون 2015 بإدانة ثلاثة أشخاص في ثلاث قضايا مختلفة حيث تراوحت الإدانات من سنة سجنًا وغرامة 600 دولار بسبب السب وإلحاق الضرر الأخلاقي «بوصف الغير بالعبد»¹⁴. وهذه أول إدانة بسبب ضرر معنوي. وتبقى المنظمة الدولية لمناهضة الرق مع ذلك متشككة فيما يتعلق بمدى حجم نشاطات المناصرة الوطنية وكذلك الاستقلالية القضائية. ولا يوجد في مالي قوانين خاصة تحرم الرق. فالرق مصنف حسب القانون الجنائي الصادر 2001 بوصفه جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب¹⁵. ولكن في الواقع فإن المخالفات العديدة التي يتعرض لها ضحايا الرق تتم معاقبتها كمخالفات جزائية (ضرب، عنف وتعذيب ...) ولكن دون الأخذ في الحسبان السياق العام لتقاليد الرق عن طريق النسب¹⁶. وفيما بين 2013 - 2016 دعمت وزارة العدل مشروع قانون قدمته منظمة تمهدت وغيرها يجرم الممارسات الاستعبادية وأحالاته أمام الهيئات التشريعية المختصة إلا أنه ونظرا خاصة للتحويلات داخل وزارة العدل بقي مشروع القانون يعاني من نقص متابعة ولم يشهد تقدما منذ 2013. واقعة حديثة تتعلق بالرق بالنسب أفضت إلى اجتماع ضم المجتمع المدني في وزارة العدل الشيء الذي يعني وجود نوع من الحوار يدور حول هذه القضية¹⁷، وحسب منظمة تمهدت وشركائها في مالي لم يعد الرق من المحظورات، ولكن من الضروري اعتماد قانون خاص به. وفي النيجر هناك قانون يجرم الرق (تم اعتماده 2003) حيث يعترف بالمشكل في حين أن بعض المنظمات تندد بعدم تطبيقه وكذلك غياب الاعتراف بالرق كجريمة خطيرة من قبل أصحاب القرار القضائي والتقليديين. فالرق معاقب في بعض الأحيان بوصفه مخالفة صغيرة بدلا من أن يتم التعامل معه كجريمة حقيقية من قبل المحاكم¹⁸. ينضاف إلى ذلك أنه لا يوجد أي سياسة خاصة موجهة إلى الأشخاص الأرقاء بالنسب.

13 - مقابلة مع سالمنا لام، منظمة لجنة العبيد 15 فبراير 2019.
14 - في موريتانيا سنة سجن لمن وصف أحدا بالرق، لموند 24 إبريل 2018.
15 - يصف القانون الجنائي الصادر 2001 أن الرق بأنه جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب (المواد 29 و 31 من القانون الجنائي : القانون 079-01 : الصادر بتاريخ 20 أغسطس 2001 المتضمن للقانون الجنائي، الجريدة الرسمية السنة الثالثة والأربعين فبراير 2002).
16 - 2001 - التقرير الدولي للجمهورية المقدم أمام اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب: القانون الجنائي وقانون الشغل اللذين يجرمان الرق وكل الممارسات المماثلة، يعاقب القانون الجنائي أفعال التعذيب والعنف الذي ينتج عنه تشويه أو بتر أو أي إعاقة أو مرض، القانون رقم 20-65 الصادر بتاريخ 61 ديسمبر 2002 المتعلق بإطار موظفي شرطة والذي يحظر على الوكلاء ممارسة أي نوع من العنف أو أنواع التعذيب المهين والمشين أو المنتقص من الكرامة أثناء أو خارج العمل.
17 - راجع <https://mali7.net/2019/03/28/esclavage-par-ascendance-la-comaddh-demande-aux-autorites-de-prendre-une-loi-contre-le-phenomene>
18 - مقابلة مع الأستاذ شعيب ، 07 فبراير 2019.

ويوجد هنالك مشروع قيد التنفيذ في النيجر يهدف إلى تنمية السياسات الحكومية التي تستهدف حاجات الأشخاص الأرقاء بالنسب، خاصة فيما يتعلق بالولوج إلى العدالة والتعليم وفرص اقتصادية جيدة¹⁹. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العلاقة مع الدولة فيما يخص قضية الرق هي علاقة مفتوحة نسبيا: «هنالك علاقات دائمة وودية بين السلطات والمجموعات وهي علاقة مستديمة»²⁰. كذلك وكما توضح ممثلة تمديريا، وخلافا للحال في موريتانيا ومالي، فإن الرق واضح «على الطاولة» إلا أن الدولة تعوزها الوسائل للمحاربة الفعالة للمشكل. وخلال السنوات الأخيرة تم إنجاز عدة برامج من قبل تمديريا والمنظمة الدولية لمناهضة الرق بتمويل أجنبي وتم تنفيذها بالتعاون مع الدولة. وقد ركزت هذه البرامج أساسا على التعليم كحجر زاوية مقارنة لمعالجة الفوارق الاجتماعية الناتجة عن الرق، في حين أن استخدام القانون والعدالة لا يرقى إلى المستوى المطلوب.



تلاميذ في قسم بإحدى المدارس الجماعية التي أنشأتها منظمة تمديريا والمنظمة الدولية لمناهضة الرق في النيجر

19 - مقابلة مع إيمانويل اتريمو، 01 فبراير 2019.
20 - وافو إل رتش إنسبيري، «مدارس المجموعات للأطفال المنحدرين من أصول أرقاء بالنسب» التقييم النهائي لبرنامج الإغاثة، يناير 2013.



إحدى النساء المشاركات في الأنشطة المدرة للدخل في موريتانيا

الجزء الأول:

لمحة عن البرامج وملاحظات أولية

أثناء الورشة حول الدروس المستخلصة التي أقيمت في باماكو خلال شهر نوفمبر 2018، أوضح الشركاء أن المشاريع التي قيم بها خلال الفترة المرجعية كانت عمل تقييم ذاتي وأن الخلاصات والتقييمات المستقلة الماضية متعلقة بالمشاريع وقد سمحت بإعداد دروس مهمة.

موريتانيا

قامت منظمة نجدة العبيد بإعداد قائمة من 18 مشروعا تم تنفيذها خلال الفترة ما بين 1 - 5 سنوات²¹. وقد كانت لهذه البرامج أهداف أساسية : القضاء على الرق والحماية ضده في موريتانيا وذلك عن طريق التنمية وتطبيق إطار قضائي يحدد بشكل واضح الرق بأنه ممارسات غير مقبولة ومعاينة بعقوبات الجرائم الكبيرة، إيجاد تمويلات ونظم دعم استعجالية للأشخاص الهاربين من الرق، دعم وتنمية السياسات والخطط لتعزيز حقوق الأشخاص المعرضين أكثر للعبودية، والقضاء على التمييز الذي يعانون منه، تسهيل الولوج إلى الدراسة وتمكين الأشخاص الذين يعانون من الرق، خاصة النساء اللواتي يعانين من أنواع كثيرة من التمييز والعنف فيما يتعلق بحقوقهن، بالنظر إلى جنسهن²². فقد تم القيام بعدد كبير من الأنشطة الهامة سعيا للوصول إلى تلك الأهداف²³، وقد تم تقديم بعض تفاصيل هذه الأنشطة في الجزء الثاني.

إن التقييم الذاتي الذي قام به الشركاء الموريتانيون الذين شاركوا في ورشة باماكو قد أوضح النقاط التالية:

- لقد كانت النشاطات التي تهدف إلى التمكين عن طريق التكفل الاجتماعي والاقتصادي بالناجيات من الاسترقاق قد لقيت نجاحا جزئيا: فمثلا الأنشطة المدرة للدخل (دكاكين جماعية) والمبالغ القليلة المخصصة للاستعجال قد آتت أكلها، ولكن المبالغ التي تم قرضها لم يتم تسديدها. إن خلق فرص للدخل قد سمح لكثير من الأشخاص بالخروج من وضعية التبعية اتجاه أسيادهم، ودعم عائلاتهم وخلق شبكات اجتماعية مشكلين بذلك قدوة للآخرين. إن الاستقلالية الاقتصادية كانت لكثير منهم طريقا إلى حرية واستقلالية حقيقية.
- المناصرة المحلية : لم تؤد هذه المناصرة إلى النتائج الكافية والمشجعة. ففي الولايات التي يوجد فيها مكتب لمنظمة نجدة العبيد؛ لقد كان من الممكن القيام بنشاطات مناصرة بالتعاون مع السلطات الإدارية والزعامات الجموعية فقد تم القيام

21 - من ضمن الممولين نذكر أساسا هيئة بارينك، التعامل الأيرلندي الوحدة الأوروبية، اللجنة الدولية لحقوق الإنسان (جنيف)، برنامج الأمم المتحدة للطفولة، الأمم المتحدة (صندوق المشاركات التطوعية لمحاربة كل أنواع الرق المعاصرة، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، صندوق القضاء على العنف ضد المرأة)، سفارة الولايات المتحدة، هيئة مساواة الفرص في إفريقيا، الوزارة الأيرلندية للتجارة الخارجية والتعاون للتنمية، صندوق الحرية، هيئة يارا لي و المفوضية السامية لحقوق الإنسان في موريتانيا.
ومن بين الشركاء يمكننا أن نذكر المنظمة الدولية لمناهضة الرق، المجموعة الدولية لحقوق الأقليات.
22 - وثيقة معلومات داخلية حول البرنامج الإفريقي، المنظمة الدولية لمناهضة الرق 2016.
23 - تقديم نشاطات من قبل أفراد نجدة العبيد وذلك أثناء ورشة باماكو في نوفمبر 2018 : تحسيس الجمهور، المجتمع المدني والسلطات حول القانون 048/2007 وترقية وتنفيذ أحكامه، تنمية النظام القضائي لتطبيق القانون رقم 048/2007 ومتابعة الملفات الجارية، تحديد الضحايا، خلق مراكز تكوين مهني للضحايا (خاصة للنساء) وتعزيز الزعامة النسوية، محو الأمية عن الأطفال ضحايا الاسترقاق، التحسيس على كل المستويات لإظهار أن الرق هو نوع خاص من أنواع العنف ضد النساء والحد من انتشاره وتأثير هذه الانتهاكات، تعزيز قدرات المجتمع المدني ومنظمة نجدة العبيد خاصة عن طريق الدعم المؤسسي والتكوين لمختلف الشبكات، تسهيل الولوج إلى العدالة بالنسبة للنساء والأطفال ضحايا الاستعباد.

باجتماعات تحسيس مع الأشخاص المعنيين بالرق. بيد أن النشاطات لم تكلل بالنجاح فيما يتعلق بالتعهد من السلطات الوطنية والزعامات الدينية ولو أن بعض الاجتماعات اكتسب طابعا رسميا. وتقول منظمة نجدة العبيد إنها لم تتح لها فرصة لتقديم مناصرتها لأشخاص في وضعية استبعاد. فالنقاشات إذاً لم تؤد إلى أنشطة فعلية من ناحية الحكومة.

- المناصرة الدولية: أما هذه فقد كانت نجاحا بكل المقاييس، خاصة بفعل المشاركة الفعالة لمنظمة نجدة العبيد بكل آليات حماية حقوق الإنسان²⁴. وفي الواقع فإن منظمة نجدة العبيد قدمت تقريرا كان له تأثير على المراجعة الدورية للأمم المتحدة التي أدت إلى صياغة عدة دول أخرى ملاحظات قيمة لتقييم عمل منظمة نجدة العبيد²⁵. إن مشاركة منظمة نجدة العبيد في الهيئات الدولية قد ساعد في دعم قدرات أفراد منظمة نجدة العبيد كما أن التأثير والتقارير المقدمة قد شجعت ودعمت مواصلة الجهود لمناضة الرق، عن طريق الضغط على السلطات والحكومات للمطالبة بالتكفل وتنفيذ آليات على المستوى الوطني. كما حصلت كذلك منظمة نجدة العبيد على جائزة <<جائزة حقوق الإنسان الفرنسية>> سنة 2010.
- نشاطات التحسيس التي كان لها الأثر في القضاء على التابوهات وتوحيد الاعتراف العام بممارسة الرق. لقد سمحت هذه النشاطات بجعل قضية الرق²⁶ قضية وطنية، وأن ممارستها تشكل ظاهرة حقيقية. إلا أن تباينا بين هذا الاعتراف وموقف الحكومة يبدو جليا حيث تؤكد هذه علنا أن الرق غير موجود في موريتانيا في أيامنا هذه. فخلال العقود الأخيرة شهدنا تنافرا وتعارضا بين مطالبات ودعاوى كل من المجتمع المدني والدولة فيما يتعلق بوجود ممارسة الرق.
- خلق شبكات جهوية / وطنية فقد كانت الأنشطة التي قيم بها ميدانيا نجاحا، خاصة فيما يتعلق بدعم الضحايا ومحو الأمية عن الأطفال العبيد. في مواجهة رفض الحكومة الموريتانية الاعتراف بوجود الرق اليوم، فقد قامت هذه الشبكات بتغذية حركة مناهضي الرق التي جاهدت في رفض الخطاب العمومي الذي تقدمه الدول عن طريق الوسائل²⁷.
- قام الشركاء كذلك بملاحظة أن التغطية الإعلامية لهذه القضية ناقصة وأن المؤسسات ذات التأثير غير مهتمة أو غير مشاركة في النضال. فقد سمحت النشاطات في بعض الحالات بردة فعل اتجاه هذه القضية خاصة عن طريق تكوين صحفيين²⁸.
- نشاطات تهدف إلى الحصول على وثائق الحالة المدنية فهذه لم تصل إلى الهدف المنشود. كما يوضح ممثلو منظمة نجدة العبيد : <<لم تصل نتائج المناصرة الوطنية للتسجيل على سجلات الحالة المدنية للنتائج المرجوة. فعلى مستوى الولايات التي يوجد فيها مكتب لمنظمة العبيد، فضل بعض أفراد البلديات تشجيع ممثلي المنظمة على استعمال التسجيل عن طريق التقارب الأبوي الذي يتمثل في وجود قريب من جهة الأب أو الأم ولو بعيد وتسجيل الشخص تحت هذه القاعدة الشيء الذي لم ينجح. مع أن الناجين من الاستبعاد هم أشخاص تم عزلهم منذ فترة طويلة من كل إدارة، فلم يذهبوا إلى المدرسة ولم يصوتوا ولم يقوموا بعمل مؤسسات ذات طابع رسمي²⁹.

24 - موريتانيا دولة صادقت على عدة اتفاقيات دولية لحماية حقوق الإنسان (وكل البروتوكولات ذات الصلة)، خاصة : الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية ، الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الاتفاقية الدولية ضد التعذيب وكل أنواع الممارسات العنيفة غير اللائقة والمخلّة، الاتفاقية الدولية لحماية كل الأشخاص ضد الاختفاء القسري، اتفاقية حلو القضاء على أشكال التمييز ضد النساء ، الاتفاقية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم، الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل والاتفاقية بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وموريتانيا أيضا هي عضو موقع على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وكذا مختلف البروتوكولات خاصة البروتوكول المتعلق بالمرأة في إفريقيا. كما صادقت كذلك على الميثاق الإفريقي على حقوق ورعاية الطفل الذي قرر أن موريتانيا قد خالفت حقوق الأطفال ضحايا الرق في قضية سعيد ويرك، البيان رقم 7/لجنة /003/2015، القرار رقم : 003/2017 ، اللجنة الإفريقية للخبراء حول حقوق ورعاية الطفل 15 دجنبر 2015.

25 - لائحة الملاحظات التي تم تقديمها إلى موريتانيا من طرف دول مختلفة أعضاء في الأمم المتحدة أثناء مختلف المراحل ومراجعة الدورية العالمية موجودة هنا : www.upr.org

26 - ممثلو منظمة نجدة العبيد.

27 - يتم نقاش هذه الوسائل عن طريق هذا التقرير. فقد استعملت منظمة نجدة العبيد النزاع الاستراتيجي لتطبيق القانون وإنشاء بنك للمعلومات لجمع الحالات التي تم رصدنا.

28 - تم التعرض للنشاطات المتعلقة بتكوين الصحافة في موريتانيا في الجزء الثاني من هذا التقرير.

29 - سائلة لام منظمة نجدة العبيد.

مالي

لقد ناقش مشاركو دولة مالي ب 7 برامج أساسية تم تنفيذها خلال الفترة من 2008 - 2018 . وقد استمر 2 من هذه المشاريع طيلة الفترة، أي أكثر من 10 سنوات³⁰ بنما لم يستمر الآخرون إلا لفترة تمتد من 1 - 3 سنوات³¹؛ إضافة إلى مشاريع ممولة من الخارج، حيث تقوم تمتد بممارسة عملها منذ 2017 مع تمويل داخلي فقد تمت زيادة تمويل نشاطات اعتمدت بشكل مضطرب وملحوظ منذ انطلاقة الأزمة الدولية في البلاد سنة 2012 وفشلت كل طلبات التمويل المقدمة بشكل مشترك مع المنظمة الدولية لمناهضة الرق.

إن أهداف المشاريع التي قامت بها اعتمدت مع المنظمة الدولية لمناهضة الرق والرامية إلى ترقية وتمكين المجموعات المنحدرة من أصول مسترقة وذلك من خلال المشاركة الاجتماعية والسياسية وإدماجهم في السياسات المتعلقة بالسلم والتنمية.

وقد تم دعم مشاركة النساء بشكل خاص كما أن تحسيس المواطنين وتطوير الحركات المناهضة للعبودية كانت هي الأخرى جزءا من الأهداف المنشودة وكذا من أجل الحصول على وسائل العيش المستدامة الخارجة عن طريق الاسترقاق³². وهناك هدف أخير لا يقل أهمية في البرامج ألا وهو المناصرة لاستصدار قانون خاص يجرم الرق. حيث ذكرت تمتد بأنه تكملة لهذه المشاريع تم القيام بعدة نشاطات أخرى³³. ومن بين هذه الأنشطة ما سيتم التعرض له في الجزء الثاني.

التقييم الذاتي للنشاطات من قبل شركاء تمتد حيث ذكروا ما يلي:

• الدعم المؤسسي الذي سمح لتمتد بأن تقيم مكتبا مجهزا، مع أن هذا المكتب محدود لأنه يوجد فقط في باماكو وأن عماله غير دائمين وليست له وسائل تنقل تسمح له بتقديم الدعم في الولايات البعيدة أو الوصول إلى العديد من ضحايا الرق الذين ما زالوا موجدين.

• تكوين المساعدين القضائيين والقضاة، الذي توسع ليشمل أعوان القضاء ومسؤولي تمتد وكان له تأثير إيجابي كبير، مع نقص في العمال وكذلك في المتابعة.

• في ما يتعلق بدعم الضحايا، ذكرت تمتد أن كثيرا من الضحايا تم تحديد هوياتهم وتحريرهم، ولكن التكفل المادي والنفسي بهم يضع مشكلا وذلك راجع إلى نقص الموارد المادية والمهنية. فقد نجح الإدماج الاقتصادي لبعض الضحايا لكن المخصصات المالية لهذا القانون بعيدة من تغطية الحاجة.

30 - تم القيام بهذه المشاريع بالتعاون مع هيئة روزا بكرامبوري و M Z C الإسبانية (نساء في مناطق النزاعات).

31 - ممولو هذه المرحلة التعاون الأيرلندي (عن طريق الهيئة الدولية لمكافحة الرق)، روزا بكرامبوري، اليونسكو M Z C الإسبانية والهيئة الأمريكية (حكم القانون).

32 - وثيقة معلومات داخلية حول برنامج إفريقيا، والمنظمة الدولية لمناهضة الرق 2015.

33 - من الأنشطة التي قدمتها تمتد خلال ورشة باماكو : القضاء على الرق عن طريق النسب، المناصرة للقضاء على الرق عن طريق النسب ومكافحة العمل القسري للأطفال، دعم دمج الأطفال ضحايا الأزمة المالية، دعم حكامه النساء عن طريق محو الأمية والنشاطات المدرة للدخل، تمكين المتدخلين في القطاع غير المصنف.

• لقد سمحت نشاطات المساعدة القانونية بتشكيل 12 ملفا وتقديمها أمام الهيئات القضائية الوطنية إلا أن هذه الملفات لم تتوصل إلى نتيجة، كما أن التكفل بخدمة المحاماة تتطلب تمويلا أكثر.

• نذكر نجاح نشاطات المناصرة حيث أنها تم إنشاء ائتلاف كما تم الاستماع للمناصرة التي قدمها على مستوى مؤسسات باماكو. فمثلا القيام بمنتديات سنوية بين المجموعات سمح بنشر التضامن وشارك في إظهار القضية بشكل كبير على المستوى الوطني والدولي.

• لقد أفضت نشاطات البحث إلى نشر كتابين حول الرق³⁴.

• لقد نجحت النشاطات الرامية إلى إعادة الدمج المهني ولكن شح الموارد المالية وسوء تصور المشاريع قد قوضت القيمة المضافة لهذه المشاريع³⁵.

النيجر

تقاسم المشاركون الذين يمثلون منظمة تيمديريا النيجرية تجاربهم وإنجازاتهم المتعلقة ب 13 مشروعا في الفترة المشار إليها. ومن بين هذه المشاريع امتد واحد على 9 سنوات وآخر 5 سنوات بينما المشاريع الأخرى امتدت على فترة من 1 - 3 سنوات³⁶.

إن أهداف المشاريع التي تم القيام به بالتعاون مع المنظمة الدولية لمناهضة الرق كانت ترمي أساسا إلى الولوج إلى التعليم بالنسبة للأطفال والمسترقين بالنسب، وتقديم المساعدة القانونية، وتعزيز القدرات؛ وقد أدت المرحلة الأولى من البرنامج إلى إنشاء ست مدارس للمجموعات.

وأخيرا ، سنة 2018 تم إنشاء ثلاث مدارس أخرى. ومن الأهداف الأخرى يمكن أن نذكر تسهيل الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وقد لعبت المنظمة الدولية لمناهضة الرق ومنظمة تيمديريا دورا مهما في قضية هاديجه ماني التي أعلنت فيها محكمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أن دولة النيجر لم تف بالتزاماتها بحماية حقوق الفتاة التي تم بيعها بغرض استعبادها في حين كان عمرها يناهز 12 سنة³⁷.

أضف إلى ذلك أن المنظمة الدولية لمناهضة الرق وتيمديريا قدمت تسعة عشر حالة استعباد أمام المحاكم مما أدى إلى خمس إدانات في الفترة الممتدة من 2008 - 2018³⁸؛ كما تم القيام بنشاطات عديدة سعى إلى تنفيذ هذه الأهداف³⁹. وسيتم التعرض لبعض هذه الأهداف في الجزء الثاني.

34 - الرق في مالي إدارة لافيت كيتا ، جامعة باماكو ، مناهضة الرق ، الهرمطان ، 2012. www.editions-harmattan.fr ، الرق في مالي شهادة الضحايا عدالة السلم والتنمية، تمتد ، 2014 ، www.editions-harmattan.fr

35 - يوجد في الشمال 5 مراكز متعددة الوظائف هدفا للدمج المهني للنساء ضحايا الرق بالنسب تم إعادة تأهيلهم ولكن التمويل ينقص هذه المراكز، فقد دعمت تمتد الدمج المهني ل 55 شخص في غاوة وتمتلكون لكن الشباب الذين تعلموا الميكانيكا لم يستطيعوا مواولة الحرفة لعدم وجود أدوات أو شراكة مع ميكانيكيين مجهزين.

36 - الممولون الذين دعموا هذه المشاريع: أوكسفام بريطانيا العظمى، الاتحاد الأوروبي نوفيبي ، المفوضية السامية لحقوق الإنسان (جنيف) هيئة المساعدة الطبية الدولية، المنظمة الدولية لمناهضة الرق، التعاون الأمريكي، المساعي الدولية للديمقراطية أوكسفام، المنظمة الدولية للأغذية، الخارجية الأمريكية، مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال.

37 - راجع قضية هاديجه ماني أمام محكمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.
38 - تم إصدار إدانتين وستة أشهر سجن، من سنتين إلى سنة واثنتان في خمس سنوات كل ذلك مع تعويض الضرر وقد وصف المحامي المسؤول عن هذه الملفات بأن هذه العقوبات غير مناسبة ومتسامحة جدا (راجع infra).

39 - قامت منظمة مدريا بتقديم هذه النشاطات في ورشة باماكو : الولوج إلى التعليم، وجودة العليم للأطفال من المجموعات المهمشة في منطقة تيلابيري، والمناصرة للتكفل بالحاجات الخاصة بأطفال المجموعات التي تعاني من الاسترقاق بالنسب في قطاع شيمتارادين ، وترقية وحماية حقوق الإنسان والقضاء على الرق ، والأعمال القصرية وأنواع أخرى من التمييز كما تم القيام بتدريس حقوق الإنسان في المدرسة ودعم التنمية الاقتصادية وتحسين ظروف بعض السكان المستهدفين في ولاية تيلاكوري، دعم السكان ضحايا الرق وذلك من خلال التمدد ودعم النشاطات المدرة للدخل بالنسبة للنساء، تدريس التربية المدنية لمراقبة الانتخابات، تكوين مراقبي ومتابعي العمليات الانتخابية، الدعم الغذائي، الدعم القانوني، دعم تقدم المرأة، والمشاركة في المواطنة بالنسبة للنساء ضحايا الاسترقاق معرفة حقوق الإنسان والولوج إلى المواطنة، التنظيف، التخصيس والمناصرة من قبل ولصالح النساء على المستويين الوطني والدولي في منطقة تاليري، تاهوى إمرادي.

- إن التقييم الذي قام به شركاء النيجر الذين شاركوا في ورشة باماكو يظهر ما يلي:
- إن كل النشاطات التي تم القيام بها في إطار هذه المشاريع كانت ناجحة وبشكل عام مع تركيز خاص على تعليم المجموعات المسترقة بالنسب. وهناك عدة مشاريع تم تخصيصها في هذا المجال ولذلك نلاحظ تأثيرا خاصا وإيجابيا في ما يتعلق بالتعليم ولقد واصلت تيمدريا كذلك تطوير الخبرة في هذه المجال بحيث أصبح ذلك ميزة لها.
 - المشاركة السياسية : تم تحسين ظروف المجموعات المنحدرة من أصول مستعبدة وذلك بإشراكها عن طريق تيمدريا في تنظيم ومتابعة الانتخابات.
 - كما أن تأثير النشاطات الهادفة للولوج إلى العدالة كان موضع تقدير نسبي هو الآخر في القضايا التي ما زالت أمام المحاكم ولو أن هنالك بعض الإدانات، إلا أن العقوبات لم تكن قوية كالتي نص عليها القانون وتبقى في غالب الأوقات غير مطبقة. فقرار محكمة المجموعة الاقتصادية في دول غرب إفريقيا في قضية هاديجة ماني ينقصه الكثير في حالة وجود الاسترقاق وتجريمه الذي تم التأكيد عليه؛ ولكن هذا لم يؤد إلى اعتماد سياسات وطنية تفاعلية ترمي إلى القضاء على هذه الممارسة.
 - المناصرة الدولية تم تقديمها كمثال على النجاح الذي أدى إلى تحرير مريما عمارو التي عانت من الأضرار السلبية من ممارسة «الوهايا» (الزوجة الخامسة) من طرف تاجر في النيجر. وقد سمحت لها مشاركتها في مؤتمر دولي في جنوب إفريقيا حول التمييز العنصري وكذا جلسات هيئات حقوق الإنسان في جنيف بتقديم شهادتها. بيد أن التمويل من هيئة نوهب قد شارك في إدماجها اقتصاديا واجتماعيا وهي تعيش الآن مع أمها مادوا وهي الآن ناشطة وتتكلم عن هيئات تيمدريا المحيطة بها.
 - هناك نشاط يوصف بأنها لم يكتمل وتعلق عليه آمال كبيرة ألا وهو تدريس حقوق الإنسان في بعض المدارس في انياما. وقد أوضح الشركاء أنهم لم يستطيعوا تعميم التجربة في كل المؤسسات التعليمية وأن النشاطات لم يتم تقييمها وأنها ما زالت تعاني من نقص في المتابعة؛ الشيء الذي لم يساعد على استمرارية المشروع.
 - وقد أكدت التقييمات المستقلة التي تم القيام بها خلال العشر سنوات الأخيرة ما قدمه الشركاء من تصريحات. وفي المرحلة الأولى تم تحديد عراقيل تعوق مواجهة مناهضة الرق وتوجد المشكلة أساسا في الإرادة السياسية وطول الإجراءات القضائية، فغياب الإرادة السياسية المستمر يشكل هو الآخر عائقا أمام التغيرات في الدول الثلاثة كما أن بطء وعدم فاعلية النظام القضائي في علاج ملفات الرق ينتشر بشكل عام في الدول الثلاثة⁴⁰. كما أن العمل على المستوى القانوني يعتبر هو

الآخر مكونة هامة في البرامج أمام تراخي السلطات السياسية والقضائية. إن استمرار القانونيين المشاركين في المشاريع في الدفاع عن القضايا خاصة النزاعات الإستراتيجية وكذا تكوين الفاعلين القضائيين كان ويبقى مظهرا مهما؛ لكن جهاز الدولة لا يسعى إلى متابعة ممارسي الجرائم ضد الأشخاص من أصول مسترقة أو الموجودين في وضعية استرقاق⁴¹. إن عمل منظمات تمدت، وتمدريا، ومنظمة نجدة العبيد تم وصفه حسب المقومين المستقلين بأنه ذو تأثير كبير في معرفة وتنامي الوعي بوجود هذه المشكلة⁴². وقد لاحظ هؤلاء المقومون استمرارية القيمة المضافة للنشاطات، مع أن المشاريع لم تحقق نتائج كبيرة كما هو ملاحظ، ولكن الأهداف التي تسعى إليها على المدى البعيد ونجاح المشاريع سنة 2012 قد أدى إلى زيادة معتبرة في طلبات المساعدة⁴³. كما تمت ملاحظة أن العدد القليل من القروض والتمويلات الصغيرة قد أدى إلى تغييرات حقيقية فيما يتعلق بالتمكين والحد من التهميش وإعادة الكرامة للضحايا⁴⁴.



أحد أفراد منظمة نجدة العبيد أمام مركز تكوين تابع للمنظمة

كما أظهر الشركاء قدرتهم على تعزيز مقاربات استراتيجية وطنية ودولية كما تمت ملاحظة أن المنظمات الثلاثة قد حسنت من مقارباتها بالإضافة

إلى نماذج من الدمج وبعض الشراكات الجديدة والحلفاء مثل الزعامات التقليدية والأسياذ القدامى⁴⁵. كما تجدر المشاركة إلى أن نشاطات التكوين المهني والنشاطات المدرة للدخل ينبغي توسيعها كذلك لتشمل الرجال تماما كالنساء كما ينبغي أن تشجع ولوج أفراد المجموعات المستعبدة بالنسب (رجالا ونساء) إلى عمل لائق ووسائل إنتاج (أراض زراعية، رأس مال ...) وذلك بغية السماح لهم بالاندماج الاجتماعي⁴⁶.

41 - نونيس 2012 ، ص 9.

42 - نونيس 2012 ، ص 9.

43 - نونيس 2012 ، ص 4.

44 - نونيس 2012 ، ص 9.

45 - نونيس 2012 ، ص 4 - 9.

46 - Waffo.pviii - 46



أحد عمال منظمة نجدة العبيد أمام مركز التكوين التابع للمنظمة

الجزء الثاني: الآفاق الفعلية حول المكتسبات والمعوقات

أثناء الحديث مع الشركاء تمت إثارة أسئلة مهمة ومفيدة. لقد تم تقديم وتحليل دراسة الحالات التي تمت مراجعتها في إطار هذا التقرير (في تقارير التقييم مثلا) وقد تم ذلك أثناء ورشة باماكو وكذلك من خلال الحوارات الفردية وقد أظهرت هذه الدراسات مظاهر تم اختيارها وتقديمها للفت الانتباه حول التوجهات التي طبعت عمل النضال ضد الرق عن طريق النسب في هذه المنطقة.

موريتانيا: المعوقات أمام مناصرة وطنية فعالة

في موريتانيا لم تكمل أعمال المناصرة على المستوى الوطني بالنجاح في حين كان تخطيط النشاطات مناسبة ودقيقا ولكن نظرا إلى السياق السياسي فلم يكن من الممكن حدوث تغيير في حين أن نشاطات دعم الضحايا من أجل اللجوء إلى العدالة وتكوين قضاة المحاكم المختصة كان يمثل في ذاته نجاحا. ولم يتم تنفيذ بعض مظاهر استراتيجية المناصرة. لقد تركزت البرامج المطبقة بشكل قوي على استراتيجية المناصرة الرامية إلى الاعتراف الصريح من قبل الدولة بوجود الرق. ومع أن هذه الإستراتيجية تم التعرض لها وتنفيذها بشكل واقعي (يرى المشاركون وجود عراقيل كبيرة تتعلق خاصة بالإرادة السياسية للدولة)، وأن النجاح الحقيقي لنشاطات المناصرة على المستوى الوطني مشروط بهذا الاعتراف، الذي لم يتحقق حتى الآن.

فقد قدمت منظمة نجدة العبيد دعما مكثفا للضحايا للولوج إلى العدالة، مشكلة بذلك الطرف المدني للضحايا؛ فقد تم تقديم 50 شكاية و الحصول على 4 إدانات أمام المحاكم الوطنية كما أن استعمال الآليات الدولية لحماية الحقوق من أجل تغيير التعامل الوطني مع الشكايات مثل هو الآخر نجاحا فقد تم تضمين توصيات من قبل هيئات نزاع حقوق الإنسان الأممية⁴⁷ كما تم تقديمها أمام اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان؛ وقد أصدرت الحكومة الموريتانية قانون 2015 الذي يسمح للضحايا بالتعهد كطرف مدني وتحديد يوم وطني لمكافحة مخلفات الاسترقاق⁴⁸. وتجدر الإشارة إلى القرار الذي تم اتخاذه سنة 2017 من قبل اللجنة الإفريقية للخبراء حول رفاة وحقوق الأطفال في قضية سعيد ويرك⁴⁹. إضافة إلى أن نشاطات المناصرة الوطنية سمحت بممارسة ضغط على الحكومة من أجل تخصيص موارد مالية للوكالة الوطنية «التضامن»⁵⁰، في ميزانية الدولة نفسها، سعيًا إلى إنجاز البرامج المتعلقة بمحاربة مخلفات الاسترقاق. وبعد إنشاء 3 محاكم جنائية متخصصة في محاربة الرق من قبل الدولة، قامت منظمة نجدة العبيد وشركاؤها الدوليون⁵¹ بتنظيم تكوين قانوني على مدى يومين لصالح قضاة المحاكم الثلاث المتخصصة التي تم إنشاؤها حديثا في انواكشوط، والنعمة وانواذيبو، وقد كان لهذه المبادرة تأثيرها الواضح والإيجابي⁵².

47 - راجع في دون أمور في سنة 2009 لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة التي لاحظت عدم فعالية تنفيذ القانون معبرة بانشغالات هامة نتيجة لمواصلة الاسترقاق المبني على أساس طائفي ، نقص الخدمات المتوفرة للأطفال الضحايا وعدم فاعلية الإجراءات الهادفة إلى تحسيس الجمهور حول قضية الرق (لجنة حقوق الطفل، الملاحظات النهائية : موريتانيا، 17، CRC/TMRT/CO/2، 2 يونيو 2009 الفقرة 2014 ، 36مهمة المتابعة للمقرر الخاص للأمم المتحدة حول الأنواع المعاصرة للرق (OPEN EL EM ENT). PDF 713.PDF ?UNDOC/gen14/147/13/PDF/Gt) s-
48 - في 2013 ، قامت الوكالة الوطنية التضامن بالاستفادة من تمويل على ميزانية الدولة قدره 2.8 مليار أي 9.7 مليون دولار.
49 - في 2013 ، قامت الوكالة الوطنية التضامن بالاستفادة من تمويل على ميزانية الدولة قدره 2.8 مليار أي 9.7 مليون دولار.
50 - منظمة حقوق الأقليات الدولية والمنظمة الدولية مناهضة الاسترقاق.
51 - أوضح المحامي الموريتاني الذي يعمل مع منظمة نجدة العبيد في البرنامج الذي يخضع للدراسة أنه مثلا منذ التكوين 2016 قام قضاة المحاكم المتخصصة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في القانون، الشيء الذي لم يحدث قبل ذلك. وبشكل عام فإنه تم تكوين 26 فاعل في مجال القانون من ضمنهم قضاة متخصصون ووكلاء جمهورية وقضاة تحقيق في ولايات (آدرار، النعمة، انواذيبو) بالإضافة إلى كتاب ضبط.
52 - وفي هذه النقطة تقول سالمتا لام من منظمة نجدة العبيد إن أكثرية الفاعلين الذين استفادوا من هذه الورشة تم تحويلهم إلى محاكم أخرى، وعليه فمن الصعب تقويم نتائج تعزيز قدراتهم. أضف إلى ذلك، عكس ما يقع في كثير من الدول فإن القضاة الموريتانيين لا يبقون دائما أكثر من سنة واحدة أو سنتين في محكمة واحدة.

وقد مكنت هذه الورشة من تكميل نواقص على مستوى اكتساب المعارف المتعلقة بتنفيذ القانون الصادر 2015 والمعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان في مجال الاسترقاق والاستغلال والتمييز المرتبطين به. وقد تمكن القانونيون خلال يومين من تبادل وتدارس الإجراءات المتعلقة بالتعامل مع الأدلة في حالة مزاعم الاسترقاق، وأخذ الشهادات وكيفية التعامل مع الحالة الهشة التي يعيشها الضحايا وأهمية التحقيق الجيد وإحاق العقوبات المناسبة والمنسجمة مع القانون الوطني والدولي. ومع ذلك لم تصل هذه التعليمات والنشاطات في العدالة إلى النتائج الحقيقية والمادية بالنسبة للضحايا. بل على عكس ما كان متوقعا فإن عدد حالات الاسترقاق المكيفة من قبل المحاكم والتي طبقت عليها العقوبات المنصوص في القانون لم يرتفع بشكل واضح. كما أن الأشخاص الذين تمت مراجعتهم لتحرير التقرير كانوا متشائمين في ما يتعلق بإمكانية أن يقوم أصحاب القرار القضائي الموجودون في مناصبهم في التطبيق الفعلي للعقوبات المنصوص عليها في القانون 2015⁵³. لقد أوضح العاملون في القطاع الإنساني أن الاستقلالية والحيادية في القضاء الموريتاني تبقى ضعيفة بسبب تبعيتها لتدخل الطبقة السياسية. كما أن فشل نشاطات دعم قدرات قوات الأمن هو الآخر يشكل وجها لهذه المشكلة. ففي إطار نشاطات المناصرة الوطنية فقد أدمج في تنفيذ مشروع 2013 تكوين قوات الأمن في موريتانيا (كالشرطة والدرك وضباط القضاء) حول القانون 2015. وعندما حل وقت مراجعة السلطات في تنفيذ هذه النشاطات لم يستفد مسيرو المشاريع والمنظمات الوطنية والدولية من تعاون الدولة كما ذكر ذلك المنظمون: «إن تكوين قوات الأمن يندرج في نفس المسار الذي يندرج فيه تكوين القضاة ويرمي إلى تقاسم الفهم الموحد للإجراءات بغية القيام بإجراءات تكون ناجحة حيث تكون مصلحة الضحايا الناجيات من الرق مأخوذة في الحسبان. فلم تقم الدولة بمتابعة الحوار، والتعاون والتقاسم المشترك المقترح من طرف المنظمة، حيث رأت في ذلك نوعا من التلاعب بأفراد الدرك والشرطة و«تجنيدهم»؛ لكنها استغلت هذا الموقف لقطع الاتصال القليل الذي كان قائما مع المنظمة بحظر نشاطاتها في الأوساط العامة»⁵⁴.

لقد شاركت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية (بوصفها أحد الممولين) في النقاشات مع الحكومة الموريتانية من أجل تسهيل تكوين أفراد قوات الأمن. بيد أن هذه الجهود لم تكن مجدية وبقي هذا النشاط على مستوى المشروع مدة عدة أشهر ليتم إلغاؤه بعد ذلك⁵⁵. ومن مظاهر مشاكل الإرادة السياسية في موريتانيا الفشل في محاولات تنظيم اجتماعات مع السلطات المحلية. فقد كان المشروع يقتضي عقد اجتماعات مع السلطات الإدارية (الوالي والحاكم) والقضائية (وكيل الجمهورية وقاضي التحقيق) والأمنية (قائد فرقة الدرك ومفوض الشرطة) والسلطات البلدية (العمد). وخلال سنتين، فقط تم القيام بثلاث اجتماعات في حين أن المشروع كان يتوقع 6 اجتماعات بمعدل 2 في كل ولاية.

53 - سالمنا لام، منظمة نجدة العبيد.

54 - نظرا للعراقيل المتعلقة بالوقت في فترة التنفيذ، فقد قرر الممولون ومسؤولو البرامج المحلية والدولية بشكل موحد قرروا عدم متابعة هذا النشاط لأن تنفيذه لم يعد محتملا والقيام بإعادة توجيه الموارد المالية لنشاطات ذات تأثير إيجابي لضحايا الاسترقاق والتي كانت مقررة في فترة تنفيذ المشروع.

55 - قدم عضوا منظمة نجدة العبيد اللذان شاركا في ورشة باماكو في نوفمبر 2013 انطباعاتهما في هذا المنحى. ويتعلق هذا الشعور بحرية الصحافة الذي أكدته سالمنا لام خلال النقاشات التي جاءت بعد الورشة.

وهذه النشاطات تم وصفها بأنها لم تتوصل إلى أهدافها بسبب الإرادة السياسية إذ لم تتمكن منظمة نجدة العبيد من إيجاد محاور أو شريك حقيقي لها. وتقول منظمة نجدة العبيد إنها أجبرت على لقاء تابعين لم تكن لديهم القدرة في اتخاذ القرار أو القدرة أو التكليف برفع المعلومات إلى أصحاب القرار.

فقد أظهر بعض وكلاء الجمهورية وقضاة التحقيق بعض التحفظات على إمكانية حضور الجلسات وهذا بالنسبة لمنظمة نجدة العبيد يعكس أن الدولة لا تود الدخول في حوار تعاوني من أجل إيجاد حلول للاسترقاق «في الحقيقة كل هذه التحفظات توضح الموقف الرسمي من القضية».⁵⁶

موريتانيا ومالي : وسائل الإعلام كأداة تحسيس

عكس كل التوقعات ونظرا للموقف السياسي الموريتاني من قضية الاسترقاق فإن منظمة نجدة العبيد وشركاءها يشهدون بوجود مساحة كبيرة من حرية الصحافة من أجل التعبير في موريتانيا. وقد عززوا تصريحاتهم مع نتائج عدة نشاطات ناجحة كتكوين 51 صحفيا ودفع أموال لصالح 9 من الصحافة للقيام بمشروع إعلامي: تقرير وثائقي وتحقيقات؛ الشأن الذي سمح برؤية أوضح للقضية عن طريق تغطية إعلامية منتظمة للقضايا المتعلقة بالرق وذلك نظرا للاهتمام المتزايد للصحافة بهذا الموضوع. ويعد الحضور المكثف للصحافة في مؤتمر نجدة العبيد الأخير المنظم في 62 - 72 و 82 أغشت 2018 إنجازا كبيرا كمثل في نجاح النشاطات لتعزيز دور وسائل الإعلام. قال أحد أفراد منظمة نجدة العبيد : «ينبغي القول رغم عداة الدولة اتجاه القضية إلى حد إنكار وجودها فإن سياق حرية الصحافة يسمح بشكل جيد للصحافة بالتعبير بحرية حول القضية ». وقد أشار شركاء من مالي إلى أهمية استعمال وسائل الإعلام بوصفها موجهة للتغيير كما أوضحوا أنه إثر حملة إعلامية واسعة دولية ووطنية تم تحرير الأطفال الذين تم اختطافهم من أسرهم من قبل أسيادهم القداماء (مستفيدين من الفوضى الناتجة عن الثورة في شمال البلاد، ليتمكنوا من استعادة حقوقهم على المجموعات المستترقة بالنسب).

لقد قامت منظمة تمديد بإعداد مؤتمر صحفي قدمت من خلاله شهادات أهالي الأطفال الذين تم انتزاعهم وتم نشر تلك التصريحات بشكل واسع في الأوساط الإعلامية. وأضاف الشركاء أنه «خلال أسبوعين تحدثت فيهما الصحافة عن القضية، ونتيجة لذلك فإن قادة التمرد قاموا بإطلاق سراح الأطفال وتمت إعادتهم إلى أهلهم».⁵⁷

كما أوضحت كذلك أن الرق لم يعد من المحظورات بشكل كبير بفعل هذه الحملات الإعلامية التي ساعدت في الحد من الوصم بالعار المتعلق بالقضية من قبل غالبية الجمهور حيث أصبح يتحدث عن قضية الاسترقاق وذلك من أجل أن يخرج بعض الضحايا من الظلام ويعبروا عن شعورهم.

56 - تقول تمديد إن هذه الأحداث الإعلامية لم يتم توثيقها في الأرشيف.

57 - هذه شهادة شفوية من منظمة تمديد أثناء ورشة باماكو ولم يكن ممكنا تأكيد هذه المعلومة بشكل مستقل أو الحصول على تفاصيل حول الملفات، وحجمها إلى غير ذلك ولم يمكن الاتصال بالمحامين العاملين على تلك الملفات.

مالي: غياب التشريع وولوج غير فعال للعدالة

منذ 2012 هناك ثمان ملفات أمام المحاكم لم يبت فيها⁵⁸. فقد قامت منظمة تمّدت بإقامة هيئة قضائية في غاو واكتسبت محاميا للمساعدة القانونية ومواكبة الضحايا. وتؤكد تمّدت إن اللجوء إلى العدالة بالنسبة للضحايا كان فاشلا حتى الآن ومن أهم أسباب ذلك الفشل بطء النظام القضائي والتمويلات غير المناسبة لمهنيي القانون ولو كانوا قادرين ومتحمسين للدفاع عن الضحايا أمام المحاكم.

ومن أكثر المشاكل تعقيدا كما وضحنا ذلك سابقا أنه لا يوجد في مالي قانون خاص يحرم الرق⁵⁹. فالرق محدد حسب القانون الجنائي 2001 أنه جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب. وفي الواقع تنتج عنه مخالفات في حق ضحايا الرق تتم معاقبتها كمخالفات (وقائع عنف) ولكن دون الأخذ في الحسبان السياق العام للرق⁶⁰. بين 2013 - 2016، قامت وزارة العدل بدعم مشروع القانون المجرم لممارسات الاسترقاق أمام الهيئات المختصة. ومع ذلك فإن بعض التحويلات قد أعاقمت متابعة المشروع ولم تتم المصادقة عليه بعد.



عيشة بنت ابيليل أول ناجية من الرق تم دعمها من طرف نجدة العبيد في موريتانيا

58 - يحدد القانون الجنائي 2012 أن الرق جريمة ضد الإنسانية وأنه جريمة حرب (المواد 29 إلى 31 من القانون الجنائي، القانون رقم 079-01 بتاريخ 20 أغسطس 2001 المتعلق بالقانون الجنائي، الجريدة الرسمية، السنة الثالثة والأربعون، فبراير 2002).

59 - 2011 - التقرير الدوري لجمهورية مالي المقدم أمام اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب: القانون الجنائي ومدونة الشغل يحرمان الرق وكل الممارسات المماثلة، يعاقب القانون الجنائي أعمال العنف والتعذيب وكل أنواع التشويه...، القانون رقم 02-056 بتاريخ 16 ديسمبر 2002 المتعلق بنظام الموظفين والشرطة الذي يحرم على الوكلاء القيام أثناء عملهم أو خارجه بممارسات تعذيب أو ممارسات لا إنسانية عنيفة تحط من القيمة والكرامة.

60 - مقابلة مع سارا ماتيوستن، المنظمة العالمية لمناهضة الرق 07/11/2018

مالي: أزمة إنسانية، تمويل واعتراف بوجود الرق

تقول منظمة تمهدت والمنظمة الدولية لمناهضة الرق إن تمويلات المجتمع المدني التي تعمل في مجال مناهضة الرق في دولة مالي أصبحت مستحيلا الحصول عليها فقد انتهت آخر برامج جهوية للمنظمة الدولية لمناهضة الرق في مالي في 2012؛ وأن الشركاء الماليين يعتبرون مع ذلك شركاء. وقد قامت المنظمة الدولية لمناهضة الرق بعدة محاولات لاستعادة نشاطها في 2012 من أجل الحصول على تمويلات لدعم عمل تمهدت؛ ولكنها تقول إن نقص التمويلات يرجع إلى عدة عوامل.

أولا : منذ الانقلاب 2012 عاشت الدولة أزمة أثرت على أولويات الممولين حيث تم توجيه الموارد المالية إلى المساعدات الإنسانية الاستعجالية واضعين بذلك جانبا البرامج طويلة الأمد مثل مكافحة الرق. ثانيا : توجد شكوك حول بعض الممولين والمنظمات الدولية فيما يتعلق بوجود ممارسة الرق حاليا في مالي. فإذا كان ماضي الرق في الدولة معترفا به دوليا وأن آثاره مازالت قائمة ومتجلية في الفوارق الاجتماعية والتمييز التاريخي والجغرافي ضد بعض المجموعات. لكن من الصعب الحصول على تمويل لمشاريع يكون هدفها تحرير أرقاء في مالي.

وتقول المنظمة الدولية لمناهضة الرق إنه عكسا للوضعية في موريتانيا فإن القليل من حالات الأشخاص الذين ما يزالون يخضعون لسيطرة الآخرين قد تم توثيقها خلال عدة سنوات مما يؤشر إلى تقدم في الوضعية. ويبقى مع ذلك بعض الأشخاص يعانون من التهميش والتمييز لأسباب جغرافية وتاريخية:

«نتيجة لأزمة مالي ونقص التمويلات فقد كان الصعب التنقل والوصول إلى المناطق التقليدية التي ينتشر فيها الرق. ولهذا السبب فلم يكن ممكنا التأكد من مدى انتشار وممارسة الرق فمثلا للتذكير إذا كان ثمة بعض الأشخاص مستعبدين وتحت سيطرة تامة لأسيادهم فهذا النوع لم ينقل لنا مؤخرا ويبدو أنه كما في النيجر فنحن أمام قري يعامل فيها الناس ويتم تمييزهم حسب مكانتهم»⁶¹.

ومع ذلك فإن «الرق لم يعد أحد المحظورات في مالي» كما أكد رئيس منظمة تمهدت وكذلك أفراد المنظمات الأخرى حيث يفيد هؤلاء أن تغييرا في العقلية حدث خلال السنوات الأخيرة فيما يتعلق بوجود الرق في مالي ويؤكدون كذلك أن نشاطات تمهدت أسهمت إسهاما كبيرا في هذا التغيير، خاصة بواسطة الأنشطة التي تم تمويلها في الفترة 2017 - 2012 وتواصلت بعد ذلك على أساس تطوع (أساسا دون تمويل أو مع تمويل قليل) بواسطة ممثلي هذه المنظمة وغيرهم من الفاعلين في المجتمع المدني. وتم مؤخرا إطلاق حوار حول قضية الاسترقاق بالنسب منظم من طرف المجتمع المدني برئاسة وزير العدل وقد أظهر هذا الحوار كذلك وجود المشكلة وتقبلها كواقع⁶². ومع الوسائل المتاحة تقوم تمهدت بتوثيق حالات الرق⁶³. وحسب تمهدت فإن عدة أشخاص هم فعلا ضحايا الرق في مالي وتقول المنظمة بأنه «في مالي : فإن أنتروبولوجيا الرق معقدة، فالرقيق ليس مرتبطا بشعب خاص وبعض الشعوب هي عبيد لشعوب أخرى»⁶⁴. وقد قامت تمهدت بإنجاز دراسة في إطار المشروع 2007 - 2012 مع الشركاء في الدول الثلاث أظهرت تعقيد هذه الأنتروبولوجيا كما أظهرت الدراسة أيضا أنه في بعض المناطق ما يزال الرق ممارسة، وبينت العملية المعقدة لإعادة إنتاج وبقاء مجموعات الأشخاص الموجودين في وضعية استعباد⁶⁵.

61 - الرق بالنسب : طلبت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان من السلطات استصدار قانون ضد هذه الظاهرة باماكو / <https://Mali7.net/2019/28/> : 2019، مرجع سابق.

62 - مثلا أثناء ورشة باماكو في نوفمبر 2013 تم عرض مقطع فيديو تم تقديمه يعرض أشخاصا تتم إهانتهم وإرغامهم على القيام برقصة الأرقاء وهم يرتدون أقمصا كتب عليها عبيد والهدف من هذا العمل حسب تمهدت هو إخضاع أشخاص لدور الرق وزرع الخوف عندهم عندما يحاولون الهرب من هذه الوضعية. وتوضح تمهدت أن الأشخاص الذين يرفضون قبول رقص العبيد يتم ضربهم وتعذيبهم حتى يقبلوا القيام بذلك. وقدمت تمهدت أدلة أخرى على حالات بشكل سري وذلك حفاظا على الأشخاص المشاركين خوفا على حياتهم. كذلك تقول تمهدت أن الرعب يتم استعماله لإرغام بالقيام باتفاقيات بين الضحايا وأسيادهم تعفي هؤلاء الآخرين من التعويض المادي والمعنوي الناتج عن العنف والمعاملات الأخرى.

63 - عبد الله ماکو أثناء ورشة باماكو، 1 نوفمبر 2013.

64 - الرق في مالي، المدير نافع كيتا جامعة باماكو ، مناهضة الرق هارمتان - <https://www.edutions-harmtttan.fr/index.ASP?navig=catatalogue&OBJ=li-vres&no=36111&razCqlClone=1> : 2012

65 - لقاء مع المحامي شعيبو ، محام نيجيري المدافع عن القضايا التي قدمتها منظمة تيميدريا في النيجر بتاريخ 07 فبراير 2019.

النيجر : بقاء كبير في المساطر القضائية وتطبيق غير فعال للقانون

تم استصدار القانون المجرم للرق سنة 2003 وأكد ذلك الاعتراف بالمشكلة ولكن كما يقول محامي نيجيري يعمل في منظمة تيمدريا: «لا يأخذ القضاة جريمة الرق بجد ولا يعالجونها بما تستحقه من قوة. ويعتبر الرق مخالفة بدل من معالجته كجريمة حقيقية وغالبا ما تقوم المحاكم العرفية التي تعالج القضية في إطار اللجوء إلى الأملاك العقارية التي يقوم الأرقاء بالنسب باستصلاحها منذ قرون عدة»⁶⁶.

هنا يوجد مشكل يتعلق بوضوح تصنيف القانون لقضايا الرق بالنسب التي تحال إلى بعض المحاكم الجنائية وفي بعض الأوقات إلى المحاكم العرفية. وفي حالة القضايا الجنائية فإن العقوبات لا ترقى إلى مستوى جريمة الرق. وفي حالة القضايا غير الجنائية فإن القدرة المادية للضحايا ضعيفة جدا حيث تصبح لا قيمة لها أمام شيوخ القرى الذين يستفيدون ويزدادون غنى على مر السنين خاصة فيما يتعلق ببيع الأراضي التي تم استصلاحها من قبل أناس أرقاء بالنسب⁶⁷. وفي كل الأحوال فإن معالجة هذه القضايا تعتبر بطيئة، كما أن تسيير الملفات بطيء ومعقد. إن عدم وجود آليات واضحة ومنسجمة لمراجعة القرارات القضائية هي أيضا مظهر يرثى له حسب بعض مهنيي العدالة. وحسب نفس المحامي النيجيري المتعهد بالدفاع عن حقوق الضحايا مع منظمة تيمدريا فإن الترافع القضائي على المستوى الوطني ليست له جدوى لأنه: «في الواقع فليس من الممكن الشك في قدرات قاض وإن حكم بشكل غير مناسب في القضية». وبالنظر إلى هذه المخالفات التي تحدث في حقوق الإنسان يبقى الأمل الوحيد هو العدالة الدولية⁶⁸.

66 - نفس المرجع.

67 - نفس المرجع إن قضية المراجعة القضائية قضية حاسمة بسر جيد لعدالة مستقلة وفي دولة قانون، المشكل الذي أشار إليه المحامي الذي يعمل في منظمة تيمدريا يستحق تحليلا مفصلا وليس ذلك موضوع هذا التقرير. تقدم الخاتمة بعض الأفكار المتعلقة بحصول المشكلة ونشاطات الدعم الممكنة.

68 - راجع نوريس 2012.

النيجر : التعليم كعامل لتمثيل المجموعات

ظل التعليم حجر الزاوية للعمل في النيجر طيلة المدة المرجعية لهذا التقرير ويقول الشركاء بأن : «النشاطات المرتبطة بالتعليم تعمل بشكل جيد وهي نشاطات هامة لنجاح عمل المنظمة». إن نجاح أنشطة الممثل المتعلق بتأهيل الأرقاء القداماء هي فكرة معتمدة على إنشاء المدارس ليس فلقط من أجل إعطاء فرصة للأطفال في الدراسة والمشاركة في الأنشطة العديدة من أجل التكافل الاجتماعي (مدارس الأطفال)، ولكنها هي تشكيلة جماعية لدعم الأرقاء السابقين تم تنفيذها داخل تلك المدارس.

وتوضح تيمديريا أنه قبل إنشاء وتنفيذ مشاريع التعليم فقد كانت القرى متناثرة. حيث قامت تيمديريا في إطار مناهضة الرق بتشجيع المجموعات على الانتظام حول المدارس. واليوم وبفضل مواكبة هذه التنظيمات فإن القرى تستفيد من عدة برامج دعم خاصة في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فقد تمت إعادة المدارس التي أنشأت إلى الدولة لتولي تسييرها. وقد تمثيل سكان القرى التسعة التي تم دعمها من قبل المنظمة في اللقاءات على المستوى المحلي الوطني والجهوي بل والدولي عندما أتيحت لهم تلك الفرص في إطار المشروع.

وتضيف تيمديريا إن المشاريع حصلت على النتائج الإيجابية التالية : إنشاء قرى من مجموعات الأرقاء بالنسب، إنشاء مدارس، انتخاب داخلي لرؤساء القرى المشكلة، المطالبة بحقوقهم، الاقتراب من الإدارة، زيادة اهتمام الإدارة بحاجيات هذه المجموعات من الأرقاء بالنسب على المستويات المحلية والجهوية والوطنية.

موريتانيا مالي النيجر : دعم الضحايا من قبل المجتمع المدني

في الدول الثلاثة تم القيام بأنشطة على نطاق واسع وكان ذلك بالشراكة مع المنظمة الدولية لمناهضة الرق، الشيء الذي ساهم في دعم الأشخاص الموجودين في وضعية رق، وتمكينهم من الخروج من تلك الوضعية بشكل نهائي عن طريق تثقيفهم وتمكينهم. فقد قام المجتمع المدني بمسؤوليات كان على الدولة القيام بها، عن طريق التمويل من طرف الدولة كما توضح سالمنا لام من منظمة نجدة العبيد:

«على الرغم من صعوبة إيجاد محاكم رادعة وعلى الرغم من العقوبات التي لا تعدو كونها رمزية، تبقى المساعدة القانونية أكبر نشاط لمنظمة نجدة العبيد. فالتغطية الإعلامية القوية التي توأكب المحاكمات على المستوى الوطني والدولي تغذي أدلة وجود هذه الظاهرة وتسهم في تخويف الأسياد الذين يرفضون تحرير أرقائهم، كما تشجع الضحايا على الهرب أو على التمرد».

وقد أدت نشاطات دعم الاستقلالية الاقتصادية (القروض الصغيرة، المبالغ المخصصة بشكل استعجالي، والتكوينات المهنية على سبيل المثال) إلى نتائج إيجابية في الدول الثلاثة والسبب في ذلك أنها كانت انسيابية مباشرة لحاجيات الأشخاص الموجودين في حالة استرقاق. ويتحلى مدى نجاح هذه النشاطات في كون طلبات الدعم من قبل الضحايا لدى منظمات المجتمع المدني تشهد زيادة مضطرة⁶⁹.

68 - راجع نوريس 2012.

69 - مقابلة مع نغام هريخ وهاي ، 21 مارس 2019.



إحدى الناجيات من الرق في موريتانيا

في موريتانيا وعلاوة على الدعم الاقتصادي والاجتماعي تتدخل منظمة نجدة العبيد في أنشطة دعم سيكولوجي (نفسي) للضحايا. لقد تعاون أفراد من منظمة نجدة العبيد مؤخرا مع خبيرة نفسانية من أجل تقييم الحاجات النفسية والاجتماعية للضحايا وإعداد جهاز مواكبة يشمل أدوات يتسلح بها أفراد المنظمة الذين يعملون مع الضحايا. كما أن النشاطات المدرة للدخل وتعزيز القدرات من أجل التمكين كانت مقدره فيما يتعلق بعمل منظمة نجدة العبيد حيث تضع الأسس لتسهيل الدعم النفسي والاجتماعي. وقد تجاوز الضحايا «مرحلة وضع النجاة» التي يوجدون فيها أولا، مما سمح لهم بمعالجة القضايا المتعلقة بالصحة النفسية والعقلية. وقد أظهر أفراد منظمة نجدة العبيد درجة من القدرة والتفكير الذاتي اتجاه عمليات الدعم للضحايا الذين يتفاعلون معهم في كثير من الحالات مما خول لهم اكتساب معارف عملية عن الواقع الميداني. ويظهر ذلك جليا في حالة القرى التي تمت زيارتها ميدانيا والتي يقضي فيها أفراد المنظمة كل وقتهم ومواردهم مثل : أطار حيث إن الميدان يشغل مكانة هامة من نشاطات المناصرة؛ الشيء الذي سمح بنقل آخر المعلومات المتعلقة بالضحايا على مستوى مكاتب منظمة نجدة العبيد⁷⁰.

وإذا كانت منظمات المجتمع المدني تحل محل الدولة للقيام بواجباتها، فإنه ليس من الواضح أن الدولة تعترف أو تثمن هذه المشاركة بل على العكس وحسب أعضاء منظمة نجدة العبيد : «تجدر الإشارة إلى أن الدولة في نهجها لا تعترف بعمل المجتمع المدني إلا في حالة المصادقة على أعمالها الخاصة في نظر الشركاء الدوليين. فعلى المستوى الوطني، فإن المجتمع المدني (يتم تشويه صورته) ولا تؤخذ أنشطته في الاعتبار بل قد يتم التشكيك أحيانا حتى في وجوده⁷¹.

70 - سالمنا لام، منظمة نجدة العبيد.

71 - حول هذه النقطة أكدت سالمنا من منظمة نجدة العبيد على حقيقة حسب قولها «إن دعم قدرات الفاعلين في النظام القضائي يشكل تحديا لموريتانيا نظرا لنقص استقلالية الهيئات القضائية والتدخل التنفيذي. فموريتانيا بحاجة إلى معايير مصاحبة كوكلاء نيابة متخصصين وقضاة تحقيق مكلفين وضباط شرطة متخصصين استفادوا من تكوين وتم منحهم مكانيات للقيام بمتابعة كافية.



امراة مع طفلها في أحد أحياء انواكشوط

الجزء الثالث: الاستفادة من الدروس والنظر إلى المستقبل

لقد تمت تلخيص تجربة المنظمات طلية 10 سنوات الأخيرة وتم التوصل إلى استنتاج بعض النقاط الهامة المشتركة. لقد شكل الاهتمام بالإصلاحات القانونية الوطنية محاور تفكير خاصة لأن التطبيق الفعلي للقانون قد يؤدي إلى إحداث التغيير. إن نقص (أو انعدام) التعهد أو الالتزام من قبل الحكومات بمحاربة الرق شكل محورا آخر في نتائج التحليل بوصفه عائقا كبيرا، يصعب التعامل معه من طرف المجتمع المدني. كما تمت الإشارة إلى بعض طرق التحليل النقدية بخصوص العلاقة مع الشركاء الدوليين والممولين والحركات المناهضة للرق خاصة من زاوية تقرير مصير المجموعات المسترقة بالنسب. وفي الأخير تم تقديم بعض الاقتراحات لمعالجة بعض المشاكل الخاصة بالنساء في المجتمعات المسترقة بالنسب؛ فصعوبة الولوج إلى العدالة والتمييز الذي تتعرض لهن في المنظومة القانونية نفسها وضعف مستوى التمثيل والمشاركة هي أمور تم التعرض لها بوصفها إشكالات حقيقية.

الإصلاحات القانونية

في الدول الثلاثة تتضمن نشاطات المشروع اللجوء إلى العدالة وتمثل تحديات عديدة من حيث التنفيذ. ففي موريتانيا والنيجر فإن النزاع الاستراتيجي ممكن ومتابعة دعم قدرات الفاعلين في النظام القضائي ضروري ولو أن الدولتين تتوفران على تشريعات خاصة ما يزال ينبغي تطبيقها تنفيذا لروح القانون. كما أن السياسات الوطنية هي الأخرى ينبغي أن تتغير كذلك سعيا إلى دمج التقدم التشريعي الوطني والمعايير الدولية بشكل فعلي في الواقع عن طريق تطبيق معايير حقيقية في مجال الرق والاستغلال والتمييز اللذين ينجران منه⁷².

وفي مالي، فإن غياب قانون خاص يجعل قضية اللجوء إلى المحاكم صعبا مع الوجود النظري لطرق أخرى لمعاقبة الرق؛ وهكذا تعتمد منظمة تمتد على مبادئ أخلاقية ودينية لإقناع الأسياد بتحرير أرقائهم. ويمكن القيام بمزيد استكشاف لفرص ومعوقات إصلاح القوانين الوطنية في مالي. إن التقدم التشريعي في موريتانيا من شأنه أن يكون مثالا للإصلاحات التشريعية المطلوبة من قبل منظمة تمتد وشركائها؛ وفي كل الحالات فإن المحامين المكلفين بتنفيذ الضحايا بواسطة الدعم الذي تقدمه منظمات المجتمع المدني يواجهون حقيقة صعبة في كون النظام القضائي غير مكيف ولا يتمتع بالحيادية الضرورية اللازمة دولة القانون. وحسب ما لاحظته الشركاء، فقد أعطى تكوين الفاعلين القانونيين نتائج إيجابية مما يستدعي مواصلته كما أدى اللجوء إلى آليات دولية لحماية حقوق الإنسان إلى تغييرات إيجابية ومن المهم جدا ضمان مواصلة مكتسبات هذه النشاطات والاستفادة منها إلى أكبر حد ممكن من قبل المجتمع المدني عن طريق المناصرة.

تصاحب مشكلة الرق عادة مشكلة الملكية العقارية وحق التملك. فالأرقاء عرضة للتهميش فيما يتعلق بحقوق ملكية الأرض كما أن طابع التمدن/الترحال (مزارع قاطن ومنم متنقل) يفسر بشكل جيد غياب الملكية العقارية لدى الأرقاء والأرقاء السابقين. ويجب القيام بمبادرات وطنية تأخذ في الحسبان هذه الحقيقة خاصة إيجاد تشاور مع المبادرات الجيدة المتعلقة بالإصلاحات العقارية في البلدان الإفريقية.

72 - كيت السيد عالي مدير الدعاية، المنظمة الدولية لمناهضة الرق مقابلة يوم 28 فبراير 2019 ، سارا ماتوسان مقابلة يوم 22 مارس 2019.

التزام الحكومات

في البلدان الثلاثة، تمثل الإرادة السياسية وقدرة السلطات الحكومية عائقا كبيرا أمام التغيير. وبشكل عام ففي قطاع المساعدة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان فإن المشاريع الرامية بشكل مباشر إلى دعم قدرات الأشخاص ذوي سلطة تبقى قليلة إن لم تكن معدومة. فمكونات مشروع التمويل تخصص الموارد أساسا للمنظمات غير الحكومية التي تقوم بتنفيذ البرامج. وبذلك يجد المجتمع المدني نفسه يقوم بمسؤوليات هي أصلا من اختصاص الدولة أو بعبارة أخرى القيام بعمل الدولة.

وأمام هذه الوضعية، تنشغل المنظمة الدولية لمناهضة الرق بحقيقة أنه «يوجد خطر لظهور نظام مواز يسيره المجتمع المدني: فكيف يمكن بعدئذ تحويل هذه المهام إلى الدولة نفسها؟»⁷³. هنا تعبر المنظمة عن عجز أمام هذه الوضعية التي تصفها بأنها «مشكل دولة موازية»، والذي من خلاله يخلق المجتمع المدني هيئات تحل محل الدولة بقيامها بما هو من مسؤولياتها. فالواقع أنه في القانون الدولي فإن حماية حقوق الإنسان ومنح اللجوء للعدالة وخدمات التأهيل هي من المسؤوليات التي ترجع إلى الدولة.

ففي الدول الثلاثة تتولى منظمات المجتمع المدني هذه المسؤوليات وتقدمها للسكان المنحدرين من الأرقاء بالنسب، مع دعم من شركائهم الدوليين.

فكيف يمكن إذا تحويل هذه المسؤوليات إلى الدولة مع وجود منظومات موازية عاملة قائمة ميدانيا؟ فإذا كان قد يبدو من البديهي التعاون الوثيق بين الدولة والمجتمع المدني، إلا أن الطريق للوصول إلى ذلك ليس سهلا. فمن بين المدارس 9 التي أنشأت في النيجر تم إعادة 6 منها إلى الدولة، على أمل المحافظة عليها. وفي يونيو 2014 اعتمدت موريتانيا خطة وطنية للقضاء على الرق⁷⁴. وقد تم إعداد خارطة الطريق هذه بدعم من الآلية الخاصة بالأمم المتحدة المتعلقة بالرق إثر زيارة ميدانية⁷⁵. وتعتبر منظمة نجدة العبيد عضوا في اللجنة الوزارية لمتابعة تنفيذ خارطة الطريق، لكن مشاركتها في هذه اللجنة لم تكن مشاركة نشطة⁷⁶.

إن تعزيز قدرات السلطات الحكومية، الذي يتعرض للإهمال أحيانا في المشاريع أو يكون غير قابل للتطبيق أحيانا أخرى، يعتبر عنصرا أساسيا وهاما، من أجل تجنب تنفيذ مسؤوليات الدولة من قبل المجتمع المدني. فسيكون من المهم للمنظمات العاملة في البرامج مراجعة استراتيجياتها من أجل الأخذ في الحسبان لمشكل الدولة الموازية. فاللجوء إلى الآليات الدولية لتعزيز قدرات الدول وتحسين التعاون مع المنظمات غير الحكومية هي طريقة مناسبة إن العلاقات من الشركاء الدوليين بخصوص البرامج الهادفة إلى تطبيق القانون والنظم الدولية ليست بسيطة، وقد لوحظت على هذا المستوى بعض حالات الإخفاق، لاسيما من طرف الأشخاص المكلفين ببرامج المنظمة الدولية لمناهضة الرق. فحسب ملاحظاتهم، فإن اللجوء إلى «النزاع الإستراتيجي» قد واجهه في عدة حالات نقص قدرة بعض الشركاء الدوليين على إثبات الحساسية والإدراك للاختلافات الثقافية. وقد تعذر إنجاز بعض عمليات التعاون أو فشلت، لا لشيء إلا بسبب نقص احترام تقرير المصير للمنظمات الميدانية والمجتمعات التي تمثلها⁷⁶. كما عبر بعض الشركاء المحليين أيضا عن شعورهم أحيانا «بالإرهاق من جراء المهام الإدارية المفروضة عليهم» من طرف الشركاء الدوليين، كما عبروا عن أن «حريرتهم في التصرف تكون مقيدة غالبا» وأن المواكبة الفعالة للمنظمات هي في الغالب «صعبة».

موجودة أصلا، إضافة إلى طرق أخرى ما يزال يتعين الوصول إليها واستغلالها.

73 - راجع من ضمن مواضيع تتعلق بهذا الموضوع : www.rfi/afrique/20140307-mauritanie-plans-lute-contreesclavage. هذه الوثيقة تدور حول 92 توصية ترمي إلى محاربة الرق ومخالفاته عن طريق مقارنة متعددة القطاعات ، ومن خلال المجال القضائي، والاقتصادي، والاجتماعي.
74 - المقرر الخاص للأمم المتحدة حول الأشكال المعاصرة للرق بما في ذلك الأسباب والنتائج.
75 - مقابلة مع سالماتا لام فبراير 2019.
76 - مقابلة مع سارة ماتيسون، 22 مارس 2019.

تقرير المصير والشراكات الشركات مع المنظمات الدولية

وقد أشارت المنظمة الدولية لمناهضة الرق إلى وجود مخاطر ذاتية مرتبطة بالشركات بين المنظمات الدولية، وأكدت على خطر حصول علاقة تبعية بدلا من علاقة تشجع على الانعتاق (وهو خطر ينطبق في الحقيقة على كل شراكة دولية في هذا القطاع). ويعتبر مثال إنشاء المدارس في النيجر مصداقا لهذا الكلام، وقد أعطت منظمة تميدريا تقييما إيجابيا لنتائج الأنشطة التي اعتبرت أن إنشاء المدارس قد سمح بتمكين السكان الأرقاء، وأنه منحهم فرصا للخروج من وضعية التهميش التي كانوا يوجدون فيها⁷⁷. وقد نشأت مجموعات سكانية حول تلك المدارس، وبسبب هذه المدارس، مشكلة بذلك منظومة دعم تقوم على التعليم، وهو ما كان ينقص السكان ولفترات طويلة.

ومن جانبها تذكر المنظمة الدولية لمناهضة الرق أن تلك المجتمعات كانت تقريبا شبه بدوية، وأنهم كانوا يتنقلون مع أسيادهم في المناطق القاحلة. ولذلك فإن تشييد المدارس أدى إلى تقيهم واستقرارهم، وخلق حاجيات جديدة: إذ فرض حضور الأطفال طيلة السنة الدراسية على الأسر أن تستقر قريبا من المدارس، بينما كانت تلك المجتمعات في العادة تتنقل حيثما وجدت موارد عيشها. ولذلك فقد اتضح سريعا أنه من الضروري تشييد آبار قرب المدارس، ثم كفالات، وإشارات مدرسية، ومراكز طبية وغيرها من البنى التحتية لدعم نمط الحياة الجديد. وقد بلغ الأمر درجة أصبحت معها طلبات الدعم نتيجة للمشروع خارج نطاق السيطرة، بحيث إن المنظمة الدولية لمناهضة الرق قد اضطرت إلى ضمان الخدمات القاعدية في مجتمعات أصبحت معتمدة عليها⁷⁸.

وقد أشير أيضا إلى المثل الموريتاني في النقاشات مع المنظمة الدولية لمناهضة الرق من أجل إيضاح الجهود غير المتوقعة لبعض الأنشطة المدعومة، حيث إن الصناديق الاستعجالية والقرض الصغير لصالح الأشخاص الخارجين من الاسترقاق في موريتانيا هي وسائل تعمل جيدا، لكن المنظمة الدولية لمناهضة الرق تقدم بنظرة نقدية الملاحظة التالية:

«لم يكن من الواقعي أن نتوقع أن يكون، خلال سنتين فقط، هؤلاء الأشخاص قد تحولوا إلى وضعية حقيقية مغايرة نتيجة برامج الدعم، ون يصبحوا يعيشون حياة مستقلة تماما. إن القرض الصغير يسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، غير أنه يبدو أن المجموعات نفسها تستمر في طلب المزيد من التمويل»⁷⁹.

وحسب المنظمة الدولية لمناهضة الرق، تظهر هذه الوضعية قضية أهمية ومناسبة الشراكة على المدى الطويل بالنسبة لتقرير مصير المجموعات، التي يصل بها الأمر أحيانا أن تصبح معتمدة كليا على الموارد التي يتم تمويلها عن طريق المشاريع، وعليه يجب الاستمرار في تمويل المشاريع لفترات طويلة.

77 - إن هذا التحليل حول تسهيل تقري المجتمعات التي كانت من قبل شبه بدوية نتيجة إنجاز أنشطة دعم هو تحليل خاص بالمنظمة الدولية لمناهضة الرق، والتي تتساءل حول المخاطر المرتبطة بتقديم الدعم. وقد وجد بعض الشركاء المحليين أن هذا التحليل يحتاج إلى التعميق، وقد أصروا على الإشارة إلى أن ثمة أسبابا عديدة أخرى تضاف لتفسير التقري. وغني عن البيان أن الأمر لا يتعلق باستخلاص كون المنظمة الدولية لمناهضة الرق،

من قريب أو من بعيد تقري هذه المجتمعات. ومن المناسب الإشارة إلى أنه لم يكن بالإمكان إنجاز تحليل عميق لهذه القضية، لكننا اعتبرنا من المفيد الإشارة إلى مخاوف المنظمة الدولية لمناهضة الرق المتعلقة بالسرعة المعقولة ومدى تقييم مخاطر عملية الدعم المعتمدة على الشراكة الدولية.

78 - مقابلة مع سارا ماتيوسون، 22 مارس 2019.

79 - عدة تجارب (بعض الأحيان المتشابهة تمت ملاحظتها في مجالات تدخل) ومن أجل تحليل أعمق يمكن للقارئ أن يرجع إلى نتائج الدراسات المتعلقة بالتنمية الدولية في مجال التمويل.

بيد أنه يبدو جليا أن الشراكة بين المنظمة الدولية لمناهضة الرق والمنظمات الإفريقية الثلاثة تنبني على احترام متبادل وعلاقات مساواة. فاحترام تقرير مصير الشركاء يكتسي أهمية كبرى خاصة في سياق حركات التحرر. إن احترام تقرير المصير هذا يوجد في قلب مقاربة المنظمة الدولية لمناهضة الرق وقد سمح بإقامة شراكات قوية وعلى فترات طويلة. وحسب رأي المنظمات المشاركة فإن هذا النوع من الشراكة هو الذي يؤدي إلى تغيير. وقد لاحظت المنظمة الدولية لمناهضة الرق أن العلاقة بين منظمات إفريقيا الغربية هذه وبين منظمات غربية أخرى قد عانت مرارا عندما اتسمت هذه الأخيرة بقدر أكبر من الشروط وعدم احترام لأولويات ومقاربات المنظمات الإفريقية.

الشراكة مع الممولين

لقد تم استخلاص عدة مشاكل مرتبطة بالتمويل من المشاورات التي أدت إلى هذه الدراسة. وفي سياق المساعدات الإنسانية الدولية، فإن المشاكل المرتبطة بالتمويلات كثيرة، وتكاد تكون ذاتية⁸⁰. وبالنسبة لبرامج مناهضة الرق التي نفذتها منظمات نجدة العبيد، وتمدت وتمديريا تمت ملاحظة سجلت ملاحظات تظهر أن العلاقات مع الممولين والتنفيذ الفعلي للبرامج كما خططت له الممولون تكون غالبا صعبة.

وعلى وجه الخصوص، فإن الشروط والإجراءات المرتبطة بالحصول على التمويل وكذا التنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج تمثل أحيانا عائقا أمام تنفيذ أهداف نفس البرامج. وتقول المنظمة الدولية لمناهضة الرق إن عدة متطلبات تتعلق بتقاسم المعلومات وتقييم التقدم تمثل مطالب غير واقعية بالنسبة للمنظمات الشريكة التي تقوم بالعمل ميدانيا⁸¹. وكذلك من أجل ضمان تقييم ومتابعة مفيدتين للوصول إلى الأهداف ينبغي دائما تكوين الأشخاص القائمين على تنفيذ البرامج الممولة، وفق تعليمات الممولين، ويتطلب تقييم البرامج تحسين القدرات التنظيمية والفردية للأشخاص الذين يعملون على متابعة وتقييم البرامج⁸².

وقد أوضحت المنظمة الدولية لمناهضة الرق أنه في الواقع يوجد «مشكل توازن» فيما يتعلق بالمقترحات المقدمة إلى الممولين. فميدانيا توجد المنظمات الدولية في وضعية تمنحها سلطة تحرير مشاريع التمويل، فهي تحدد عادة الفرص وتناقش الشروط⁸³.

كذلك فإن من الصعب غالبا على المنظمات الوطنية والدولية التي تمثل حقوق المجتمعات أن تولي الأولوية لاستراتيجياتها الخاصة في الوقت الذي يعتمد فيه الحصول على التمويل عادة على مطابقة الأنشطة المقترحة لجملة من المعايير المحددة سلفا من طرف الممولين. وهو ما تنتج عنه وضعيات تكون الصدارة فيها لأهداف الممولين على حساب مهارات ومعارف المنظمات الميدانية، وهو ما يضر بآثار الأنشطة.

كما تجدر الإشارة إلى مشكل المدة بالغة القصر للبرامج لاسيما أن مكافحة الاسترقاق تعتبر عملا يتجاوز مدة المشاريع الممولة. كما ينجم عن قصر مدة التمويلات مشكل يتعلق باستمرارية عمليات التعلم وغيرها من المكاسب المترتبة على البرامج. ولذلك فإن كثيرا من المشاريع قصيرة المدة تستلزم مزيدا من المتابعة لضمان استمراريتها. وذلك هو مثلا حال أنشطة تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان.

81 - Op Cit, P.xx, ، ايناتيروم في سن يروود، Waffo, Op cit.Viii et xx.

82 - لقاء مع سارا ماتيسون 22 مارس 2019.

83 - موريس، 2012، الصفحات: 4 و 10.

الشبكات الوطنية والجهوية والحركة المناهضة للاسترقاق

تتمثل إحدى طرق تعزيز تقرير مصير السكان المنحدرين من أصول مسترقة في دعم مبادراتهم من أجل إنشاء واستمرار الشبكات، ومن ثم توفر فرصة دعم لحركة مناهضة للاسترقاق يقوم عليها السكان المتضررون أنفسهم. ويتبين من عمليات التقويم التي قيم بها خلال السنوات العشر الأخيرة أن تقدما ضعيفا قد حصل فيما يتعلق بالشراكات لصالح حركة مناهضة الاسترقاق في المنطقة، وقد أشار إلى هذه الحقيقة أيضا المشاركون في ورشة باماكو وشركاء مالي على وجه الخصوص. ولذلك فإنه يعتبر من الضروري ضمان ديمومة شراكة قوية بين المنظمات الغير الحكومية في البلدان الثلاثة مع دعم مستمر من المنظمة الدولية لمناهضة الرق وغيرها من الشركاء الدوليين بما يشجع تقرير مصير السكان المنحدرين من أصول مسترقة. وقد تعززت العلاقات بين شركاء البلدان الثلاثة بشكل معتبر بواسطة المشروع الذي غطى الفترة من 2007 إلى 2012 باستخدام أنشطة تعزيز القدرات، والتكوين والزيارات المنتظمة، وهو ما سمح للجميع بتحسين الإستراتيجيات ذات الصلة في كل واحد من البلدان. وتعتبر القوة المتزايدة لهذه الشبكة عنصرا يجب دعمه من أجل نجاح الأهداف في المنطقة⁸⁴.

النساء والعدالة والتمثيل

تعتبر النساء في المجتمعات المنحدرة من أصول مسترقة معرضة على نحو خاص، وتعاني من أشكال مختلفة من انتهاك حقوقهن. فهن عرضة للعنف الشديد كما تم شرحه أعلاه⁸⁵. إن التمييز الذي يتعرضن له يتم من بين أمور أخرى من خلال هياكل اجتماعية متعددة، وغياب الحماية القانونية أو وجود قوانين تمييزية. وهكذا فإن اتخاذ قرار الخروج من الرق يصبح أكثر صعوبة بالنسبة للنساء اللاتي يكون لديهن في الأغلب أطفال يعلنهم، واللاتي لا تجدن أملا كبيرا في تحقيق استقلال مالي فعلي على المدى الطويل. إنهن يفكرن من بين أمور أخرى: «في ذوي القربى الذين سيتكهنون وراءهن». وفي موريتانيا «يجب التصريح بميلاد الأطفال من قبل آبائهم، غير أن ثمة مئات من الأطفال لم يعترف بهم آباءهم»⁸⁶.

اللجوء إلى العدالة

أمام العدالة تواجه النساء عوائق عديدة لاسيما بسبب تطبيق المبادئ التمييزية بالغة الترسخ في مجتمعات قائمة على عدم المساواة على نحو عميق. وحتى لا نذكر إلا مثالين أشار إليهما محققو البرامج: فقيمة شهادة النساء تعتبر أحيانا أقل من شهادة الرجال⁸⁷ كما أن النساء يتعرضن للتجريم على نحو غير عادل عندما يتوجهن إلى العدالة للإبلاغ عن حالة استرقاق⁸⁸. وقد لوحظ تطبيق تلك الافتراضات القانونية التمييزية اتجاه المرأة على وجه الخصوص في قضايا السيدة هادجاتو ماني في النيجر⁸⁹ وسعيد ويرك في موريتانيا⁹⁰. ويظهر تقييم البرامج أجري سنة 2017 أن النظام القضائي في موريتانيا يضم 330 قاضيا من بينهم امرأتان فقط. وزيادة على ذلك، فمن بين هؤلاء القضاء (330) هناك 8 فقط من أصول حراطين⁹¹.

84 - لا تسمح أهمية هذا التقرير بمعالجة مسألة انتهاك حقوق النساء على نحو معمق أو حتى بشكل عام. وفيما يتعلق بالمسألة الخاصة بحقوق النساء المنحدرات من أصول مسترقة، انظر على سبيل المثال: <https://minorityrights.org/2015/07/03/esclaves-et-discriminee-lemancipation-des-femmes-hartines-de-mauritanie-...>

85 - سالماتا لام، منظمات نجدة العبيد.

86 - يتبين من عمليات التقييم للبرامج أن مكانة شهادات النساء في النظم القضائية تتأثر أحيانا بسلطات قضائية ذات مرجعية دينية، مثل الشريعة، التي تمنح في بعض الحالات قيمة أقل لشهادات النساء مقارنة بشهادات الرجال. نوريس، ص 24.

87 - في النيجر، اتهمت السيدة هادجاتو ماني بثنائية الأزواج أمام العدالة الجنائية الوطنية من طرف زوجها السابق الذي كان يستعدها بصفها امرأة وهما مدة 9 سنوات. وقد رفعت هذه الحالة لاحقا أمام المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا سنة 2008.

88 - في قضية سعيد ويرك في موريتانيا تمت إدانة والدة الطفلين، وهي مسترقة أيضا بتهمة سماحها باسترقاق الطفلين.

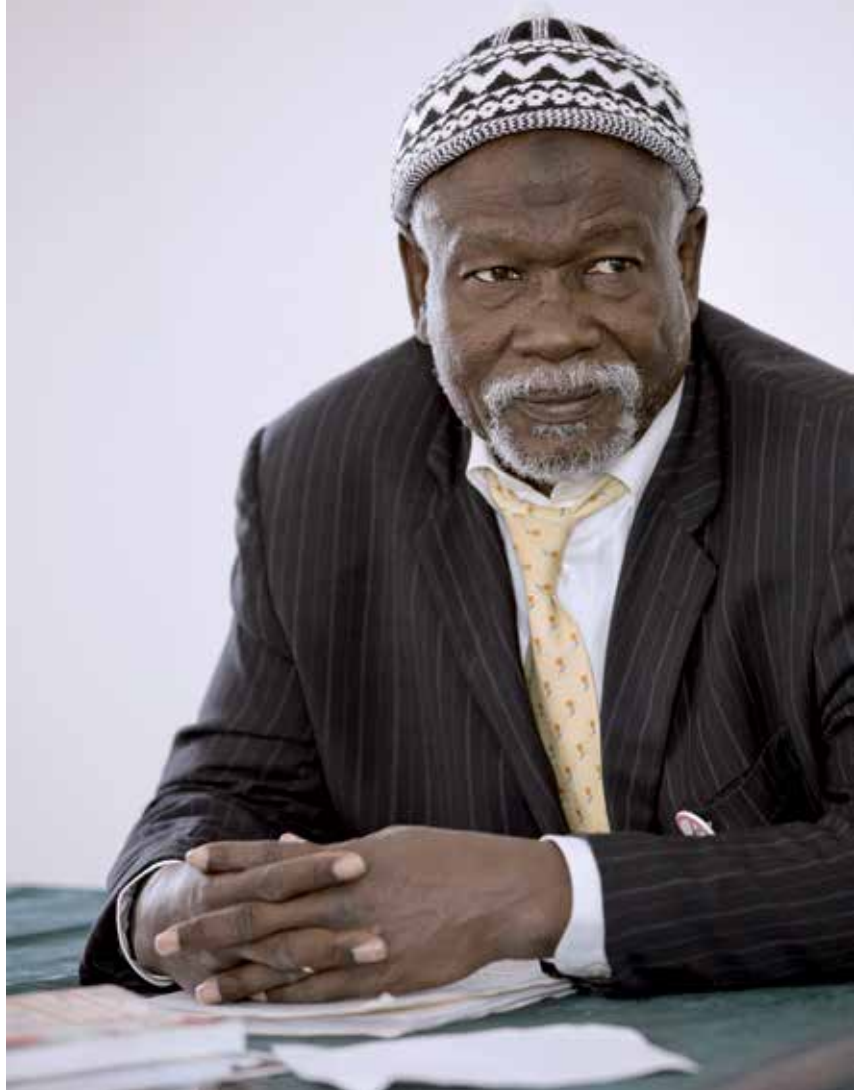
89 - نوريس، ص 24.

90 - سارا ماتيون سان، المنظمة العالمية لمناهضة الرق.

91 - كيت السيد عالي، المنظمة الدولية لمناهضة الرق.

إن اعتماد إجراءات إيجابية لمساعدة النساء للخروج من الاسترقاق واستخدام إجراءات ورفع دعاوى أمام العدالة يعتبر أمرا بالغ الأهمية. وقد لاحظ جميع الأشخاص الذين أسهموا في هذا التقرير مدى بشاعة العنف الذي تتعرض له النساء المسترققات، ويجب على البرامج أن تأخذ في الحسبان هذه الصعوبات الملاحظة، وأن تخطط أنشطة متابعة ودعم للضحايا الذين يستخدمون المنظومة القضائية، مع مراعاة الطابع المتعدد الأبعاد للمشكلة، والحاجات طويلة المدى للضحايا اللاتي يلجأن إلى العدالة.

وهكذا فإن مزيدا من الاستخدام للآليات الدولية والوطنية الخاصة بحماية حقوق الإنسان من شأنه دعم التغيير على المستوى الوطني. فعلى سبيل المثال فإن البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في إفريقيا (البروتوكول الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب) يعتبر أداة قوية لمعالجة المشاكل الخاصة التي تواجهها النساء المنحدرات من مجتمعات الأرقاء. إن هذه الآلية القانونية الإفريقية تركز القيم الثقافية الإفريقية كما تحظر الممارسات الوخيمة. وفي البلدان الثلاثة، فإن عبء القيم التقليدية السلبية الوخيمة ما يزال ثقيلا على النساء. وقد صادقت موريتانيا ومالي على هذا البروتوكول ووقعت عليه النيجر. إن هذه الآلية يمكن أن تسمح بتعزيز تطور الإصلاحات التشريعية وأكثر من ذلك قد تصبح أداة قوية لصالح الأنشطة المتعلقة بالنزاعات الإستراتيجية.



بويكر مسعود رئيس نجدة العبيد في موريتانيا

التمثيل والمشاركة

خلال مرحلة البحث والإعداد لهذه الدراسة اتضح لنا أن حقوق المرأة كانت موضوعا شغل مكانا لدى المشاركين في ورشة باماكو. وقد أوضحت المنظمة الدولية لمناهضة الرق كذلك أنه في مجال حقوق المرأة فإن البرامج تعطي مكانة كبيرة لترقية وتحقيق الزعامة لدى النساء في الحركات المناهضة للرق وكذا لمشاركة المرأة بشكل عام. بيد أن المنظمة الدولية لمناهضة الرق قد أوضحت هي الأخرى أن تغييرات قليلة حدثت في هذا المستوى خلال العشرية الأخيرة :

«هنالك عدة مبادرات تتعلق بحقوق المرأة لكنها لم تكمل بالنجاح في كثير من الأحيان. وأثناء مشاركتنا في ورشات التكوين حول النوع أظهرت ملاحظة المشاركات أن فهمهن قليل فيما يتعلق بالبنية التاريخية والثقافية والسياسية التي لا تمنح المرأة المكانة والامتيازات؛ لذلك ينبغي أن تحدث تغييرات من أجل الحصول على حقوقهن. وسيكون من المهم دعم مبادرات النساء اللواتي من شأنهن أن يكن قدوة إيجابية في العمل الجماعي من أجل إحداث تغيير إيجابي»⁹²

إن رؤية ومقاربة المنظمة الدولية لمناهضة الرق تمثل احتراماً للقانون والتمكين الذاتي لمجموعات المنظمات المحلية التي تمثلها ويتعلق الأمر هنا بشريك دعم لا يتدخل في قرارات المنظمات المحلية؛ فمن واجب المنظمات غير الحكومية اتخاذ القرارات التي تتعلق بتسييرها واختيار المشاركين الذين يمثلونها في النشاطات. ومع ذلك وكما أوضح أحد أفراد العمال: «التحدي الكبير هو ضمان التنوع في المشاركة والتمثيل لمنظمات المجتمع المدني في المنتديات الدولية وبالنسبة لأصوات النساء فإن المشكلة هنا تكون كبيرة»⁹³.

لم تشارك أي امرأة في ورشة باماكو عن أي منظمة وطنية تعمل في مناهضة الرق⁹⁴، وخلال الورشة تم نقاش عدة برامج تهدف أساساً لصالح المرأة. وقد تم تقييم تأثير إنشاء مراكز تكوين ودعم لتمكين المرأة اقتصادياً وأهمية النشاطات الرامية أساساً إلى استقلالية المرأة. ومع ذلك، فإن النقاشات لم تؤد إلى تفكير أو معالجة أنشطة فعلية لحماية حقوق المرأة وذلك لارتباط المشاكل الخاصة بالنساء.

لقد أوضح الأشخاص الذين تمت مقابلتهم خارج إطار الورشة نقص تمثيل النساء داخل المنظمات التي تدافع عن حقوقهن⁹⁵؛ وقد شرح ثلاثة من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنهم فوجئوا بعدم مشاركة النساء في بعض النقاشات وأنهن اكتفين بالقيام

92 - لقد سمحت المقابلات على هامش ورشة باماكو بالنقاش مع النساء: إحدى أعضاء منظمة نجدة العبيد وثلاث نساء من المنظمة الدولية لمناهضة الرق يشغلن مناصب قيادية، وامرأة واحدة عضو في المنظمة الدولية لمناهضة الرق وخبيرة في التنمية الدولية إضافة إلى خبيرة نفسانية وباحثة.

93 - يجب التذكير أنه في منظمة نجدة العبيد هنالك عدة نساء ممثلات وأن امرأة منهن كان يمكن أن تشارك في ورشة باماكو لو لم تكن لها التزامات أخرى.

94 - على أية حال سمحت لنا الفرصة بمقابلة عدة نشطاء نساء على هامش ورشة العمل منهن: عضوة من منظمة مكافحة الرق وثلاثة نساء في مناصب عليا من منظمة مكافحة العبودية وخبيرة في التنمية الدولية اشتغلت سابقاً مع منظمة مكافحة العبودية وخبيرة باحثة في علم النفس السريري.

95 - جدر الإشارة إلى أن العديد من النساء ممثلة في منظمة مكافحة الرق و أن كانت ستشارك امرأة في ورشة العمل في باماكو إن لم يكن لديها التزامات سابقة.

بإعداد الشاي للمشاركين. وذلك مع أن بعض هذه الاجتماعات تشمل بعدا تكوينيا حول النوع. وخلاصة القول إنه بالنسبة للأنشطة المتعلقة بحقوق المرأة التي تم القيام بها خلال السنوات 10 الأخيرة، فإن ناحية الدعم من أجل الاستقلالية الاقتصادية كانت مبرمجة وكان لها الأثر الأكبر. إن عمل المنظمة الدولية لمناهضة الرق يهدف في أسسه إلى تمكين المرأة؛ غير أن زيادة النشاطات الرامية إلى القضاء على العنف الممارس ضد النساء، وليس فقط العنف الجنسي، ما تزال أمرا ضروريا في هذا السياق. والنشاطات الرامية إلى زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية تعتبر مهمة أيضا أملا في إحداث تغيير جذري للتشكيلات المجتمعية المتسمة بعدم المساواة. كما أن التعليم زاوية أخرى لمقاربة قوية وبما أن النيجر تركز نشاطها حول التعليم فمن المفيد تحليل ما يمكن القيام به لصالح حقوق المرأة عن طريق التعليم. وأخيرا فإن غياب المعطيات المصنفة يؤثر على تقدم حقوق المرأة ولكن دون تعاون الدولة فمن شبه المستحيل الحصول على تلك المعطيات والبيانات البالغة الأهمية كما هو موضح في بداية هذا التقرير.

الدروس المستخلصة من 10 سنوات من العمل ضد الرق - توصيات المشاركين

اللجوء إلى العدالة:

- في الدول التي توجد فيها قوانين (النيجر وموريتانيا) مواصلة دعم تقديم الملفات أمام المحاكم الوطنية
- في الدول التي لا توجد فيها القوانين (مالي) دعم المناصرة الوطنية من أجل الضغط على الحكومة لإصدار القانون الذي بقي في مرحلة المشروع

دعم قدرات كافة أصحاب القرار والتأثير:

- الفاعلين القانونيين - مواصلة تنظيم تكوينات للعمال في مجال القضاء (قضا، كتاب ضبط، عدول منفذين، موثقين)
- أصحاب القرار السياسي والإداري - التطوير والقيام بتكوينات لصالح العمدة، الحكام، قوات الأمن
- متدخلين آخرين - التطوير والقيام بتكوينات لصالح المتدخلين في القطاع الخاص كالناقلين على سبيل المثال الذين قد يستغلون للمتاجرة بالعبيد

تقديم دعم للضحايا:

- مواصلة تسهيل وتطوير البرامج خاصة تلك البرامج المرتبطة بدعم الضحايا في مجال التكفل الاجتماعي والاقتصادي
- الأخذ بالحسبان على كل المستويات في تنفيذ المبادرات أن الرق يزيد من مشكلته الارتباط بملك الأرض والملكية العقارية حيث أنه من المعروف تقليديا أن الأرقاء لا يملكون الأراضي

استخدام وسائل الإعلام:

- في موريتانيا: مواصلة تكوين الصحافة سعيا إلى الاستفادة من جو الحرية النسبي للصحافة وللإعلام لتغذية وسائل الإعلام ومواصلة تحسيس المواطنين؛ من ضمن أشياء أخرى، لنشر وتعميم القانون المجرم للرق
- في مالي: الاستفادة من التجربة الموريتانية لتهيئة وتقديم طلب لتمويل الغرض منه دعم الصحافة لترقية متابعة ومعالجة حالات الرق في جنوب البلاد
- في النيجر: الاستفادة من التجربة الموريتانية لتهيئة وتقديم طلب لتمويل الغرض منه دعم الصحافة لترقية المعالجة القضائية لملفات الرق

- تعليم حقوق الإنسان: القيام بدعاية لدى السلطات المكلفة بالتعليم بغية التحسيس حول حقوق الإنسان تلك الحقوق التي من ضمنها مكافحة الرق، دمج حقوق الإنسان في البرامج التربوية الوطنية
- مواصلة مشاريع التهذيب التي كانت بصفة عامة مكونة أساسية في كسر طوق دوامة الرق
- اقتراح تكوينات للزعامات الدينية وتوسيعها على المستوى الإقليمي للدول الثلاثة
- مواصلة دعم قدرات المجموعات التي تعاني من الرق

المناصرة الدولية:

- مواصلة تقديم تقارير بديلة لإجراءات المراجعة الدولية لتقارير الدول أمام منظمات الدفاع عن الحقوق وكذلك أمام المراجعة الدولية العالمية في الأمم المتحدة وكذلك متابعة التوصيات على المستوى الوطني
- مواصلة دعم نشاطات الآليات المتخصصة في الأمم المتحدة واستخدام أكثر لآليات اللجنة الإفريقية
- في مالي الحصول على صفة مراقب لدى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واستخدام هذه الآلية في المناصرة

المناصرة الوطنية:

- تطوير متزايد للاستراتيجيات لدمج تطبيق المعايير الدولية خاصة بالتوصيات المقدمة من قبل الهيئات الإقليمية والدولية لحماية حقوق الإنسان

الحكامة والتمثيل:

- في منظمات المجتمع المدني دعم التنوع والشمولية في كل المجالات خاصة لدى المنظمات وذلك من أجل تمثيل جيد لكافة المواطنين
- دعم بشكل خاص الزعامة والمشاركة الفاعلة والجدادة للنساء: فتيات، ونساء من أجل الوصول إلى تقسيم السلطات المتعلقة بالقرار في المنظمات المعنية
- دعم قدرات المنظمات والأفراد المسؤولين عن المتبعة والتقييم
- بالنسبة لموريتانيا استخدام دراسة حول المعوقات للحصول على أوراق الحالة المدنية دعماً للمناصرة وكذلك تشجيع مشاركة المنحدرين من أصول مسترقة في الانتخابات الوطنية

الشراكة الدولية:

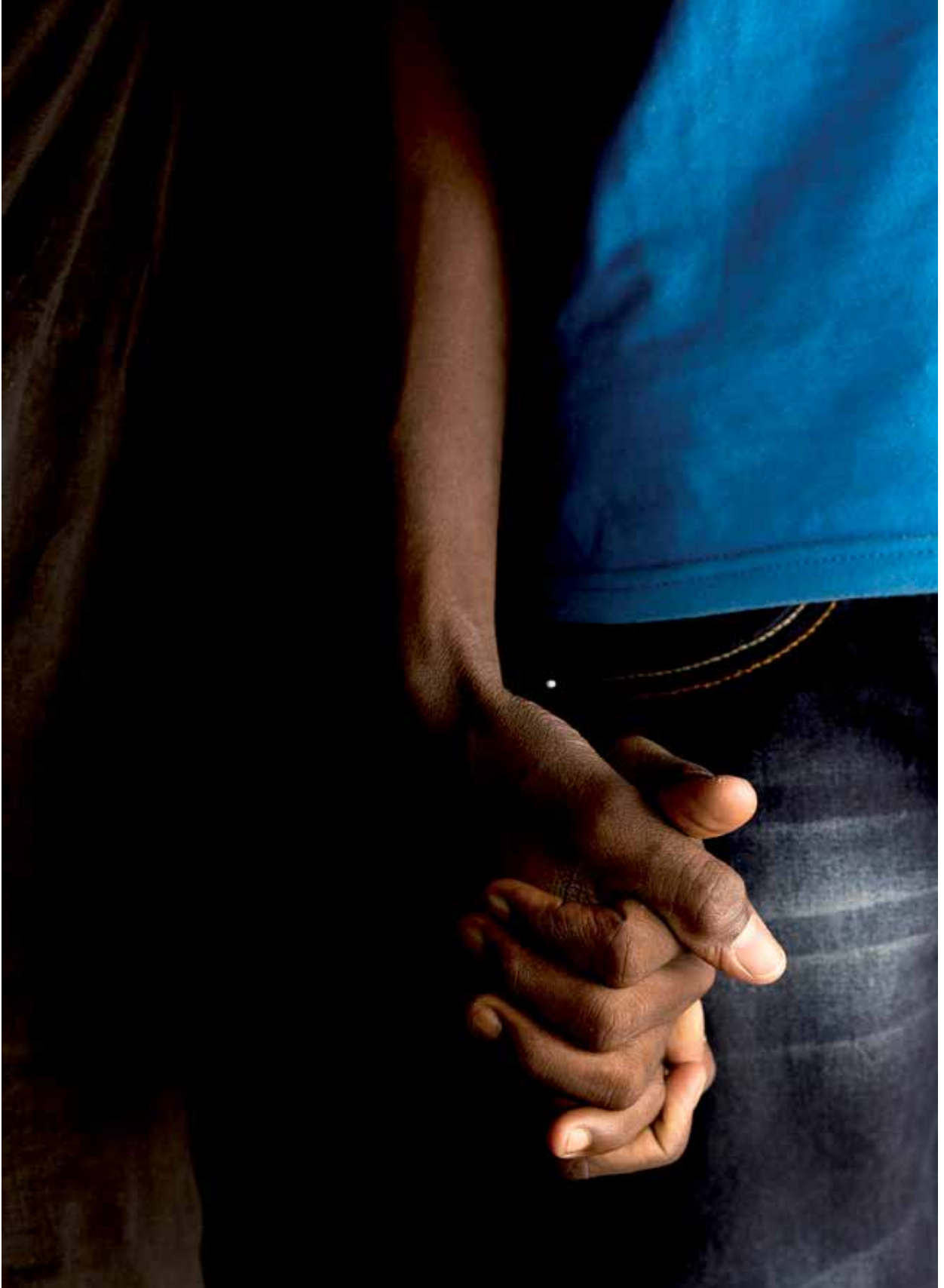
- تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية لإنشاء روابط متينة ومباشرة مع الممولين

الحركة والشبكات:

- إنجاز وتنمية عمل الشبكات بين الدول خاصة لتمويل برامج التبادل الإقليمي لتنفيذ تنسيق إقليمي قوي
- العمل قدر الإمكان مع الدولة لتجنب قيام نظام مواز
- متابعة وتمويل مدد وفترات أطول للمشاريع بغية الحصول على نتائج و ضمان الاستمرارية والتأكد من دعم قدرات المنظمات والدفاع عن حقوق الإنسان.
- ضمان احترام (خاصة من قبل المنظمات الدولية لحقوق تقرير المصير للمجموعات والحركات التي تضررت من الرق على مدى عدة أجيال)



إحدى الناجيات من الرق في موريتانيا



شباب من الناجين من الرق كسبوا محاكمة ضد أسيادهم عن طريق العدالة

الخاتمة

بالنسبة للدول الثلاثة من الواضح أن حركة مناهضة الرق قد أسهمت إسهاما كبيرا في التحسيس من أجل الاعتراف بهذا المشكل من قبل المجتمع الدولي، والجمهور والسلطات الحكومية. فقد شهد كل المشاركين، بطريقتهم الخاصة، بهذا التقدم، مع التعبير عن مستويات من الاختلاف والتلكؤ والتمنع، حسب كل دولة. ومن الناحية التشريعية والقانونية، فقد تم تحقيق عدة إنجازات كبيرة.

ففي مالي لم يعد الحديث عن الرق أمرا محظورا وهناك مشروع قانون يجرم الاسترقاق لكنه بقي متوقفا عند مراحل التشريع النهائية قبل إصداره منذ عدة سنوات.

وفي موريتانيا، فإن قانون 2007 المجرم للرق تم تعزيزه سنة 2015 وتم إنشاء ثلاث محاكم جنائية متخصصة في محاربة الرق بغية النظر في القضايا الخاصة بالاسترقاق إلا أن الخطاب الرسمي ما يزال ينفي وجود ممارسات استعبادية على التراب الموريتاني، محيلا هذه المسألة إلى الماضي ومكتفيا بإدارة «مخلفات» ظاهرة يفترض أنها قد اختفت تماما. وفي النيجر فإن القانون المجرم للرق تم اعتماده 2003 وهو يقضي بالاعتراف بالمشكل لكن تنفيذه لم يصل مرحلة التطبيق الفعلي حيث ما يزال الرق يعاقب كمخالفة بدل التعامل معه كجريمة حقيقية من طرف المحاكم. وفي الدول الثلاثة، فإن الإرادة السياسية وقدرات أصحاب القرار لمواجهة مشكلة الرق بالنسب تبقى محدودة، وهو ما يعتبر أكبر عائق أمام القضاء على هذه الممارسة. فالمكاسب على المستوى التشريعي لا تكفي. وفي الواقع فلا سلطات الدولة ولا الهيئات القضائية تقوم بالإسهام اللازم في تطبيق القانون على نحو يحقق أهدافه المرجوة. فلا توجد سياسات وطنية رامية إلى تطبيق القانون كما أن المحاكم تطبقه بشكل غير متسق. وقد سمحت أنشطة دعم قدرات القضاة بالشروع في تحسين تطبيق القانون.

ونظرا لذلك، فإن على منظمات المجتمع المدني أن تضاعف جهودها في الدعم الذي تقدمه لضحايا الرق وذلك سعيا لتسهيل خروج هؤلاء الأشخاص الذين ما يزالون يخضعون للاستعباد وإعادة تأهيل أولئك الذين تم تحريرهم. ويظهر تحليل المكتسبات على مدى 10 سنوات من تنفيذ البرامج أن تمكين ضحايا الرق عن طريق النسب بواسطة الدعم الاقتصادي قد كانت له نتائج إيجابية واضحة. ومن الضروري أيضا دعم الحاجيات النفسية والاجتماعية للضحايا. وقد تم القيام مؤخرا بتقييم الحاجات السيكولوجية للضحايا في موريتانيا من أجل دعم أفراد منظمة نجدة العبيد الذين يتعاملون يوميا مع مسؤوليات التكفل بالضحايا المتضررين من أقصى أنواع العنف.

إن دعم الضحايا يبقى حجر زاوية في العمل الرامي إلى القضاء على الرق في الدول الثلاثة: حيث إما أنه لا توجد قوانين حول الرق أو أنها تطبق بشكل غير صحيح (أو لم تطبق حتى الآن)، وإما أنه لا وجود لسياسة تهدف إلى حماية وإعادة تأهيل الضحايا. وتعتبر برامج التمويل الهادفة إلى تمكين الأرقاء القدماء هي الأخرى نوعا من العدالة الاجتماعية، الناجحة على المستوى الفردي في كثير من الحالات. بيد أن هذه النشاطات ليست سوى ضمانة على الجرح؛ ونحن بحاجة إلى تغييرات جذرية من الناحية القانونية والسياسية حتى نكسب هذه المعركة؛ وهي تغييرات يمكن دعمها من قبل مجتمع مدني يحترم ثقافيا الحق في تقرير المصير بالنسبة للسكان المسترقين طيلة كل هذه السنوات.

تتمثل رؤية المنظمة الدولية لمناهضة الرق في وجود عالم خال من الرق وهذه المنظمة التي أسسها سنة 1839 أعضاء في الحركة الاعتناقية البريطانية، والتي يوجد مقرها في لندن تتميز منذ وقت طويل بإنجازات كبيرة سعيًا إلى تحقيق ذلك الهدف، ومنذ إنشائها انصبت الحملات المتتالية التي قامت بها المنظمة على مجموعة واسعة من ممارسات الاسترقاق عبر العالم، مما مكنتها من تحقيق نجاحات كثيرة وكبيرة؛ نشطت أيضا وكان لها تأثير كبير في تطوير اتفاقيات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشغل حول العمل القسري والاسترقاق. وتنفذ المنظمة مشاريع وبرامج بالتعاون مع شركاء وطنيين حول قضايا الاسترقاق عبر العالم: الاتجار بالبشر، الاسترقاق بالنسب، استرقاق الأطفال، الرق المنزلي والعمل القسري، بما في ذلك إفسار الدين.

حقوق الطبع محفوظة للمنظمة الدولية لمناهضة الرق 2019

تود المنظمة الدولية لمناهضة الرق أن تشكر مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل (DRL) التابع لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتمويله لهذا التقرير

الأفكار الواردة هنا تعبر عن المنظمة الدولية لمناهضة الرق وشركائها ولا تعكس بأي حال من الأحوال وجهة نظر الممولين.

منظمة نجدة العبيد في موريتانيا، تمدت في مالي، تمدريا في النيجر

المنظمة الدولية لمناهضة الرق ASI

كفاحنا اليوم هو حرية الغد



SOS-Esclaves, Mauritanie



Temedt, Mali



Timidria, Niger



Anti-Slavery International

Thomas Clarkson House
The Stableyard
Broomgrove Road
London SW9 9TL
United Kingdom
Tel: +44(0)20 7501 8920
Fax: +44(0)20 7738 4110
e-mail: info@antislavery.org
www.antislavery.org